

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

مذكرة من الأمانة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير السادس للخبير المستقل المعني بإقامة
نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد موريس دي زاياس، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٠/٧١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/72/150

300817 290817 17-12400 (A)



تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف*

ملخص

يبحث هذا التقرير في أثر شروط الإقراض لدى صندوق النقد الدولي على التنمية وحقوق الإنسان. وبالإشارة إلى التقرير السادس المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، والذي ركز على البنك الدولي (A/HRC/36/40)، يدعو الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف الصندوق إلى إعطاء الدول الحيز الكافي على مستوى السياسات العامة، بحيث تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وبدلاً من فرض شروط الإقراض التي تُضعف القطاع العام وتحتُّ على خفض الإنفاق الاجتماعي، ينبغي تشجيع الدول على خفض النفقات العسكرية، وتنسيق جهودها لمنع التهرب الضريبي والفساد ونقل الأرباح، والتوصل إلى توافق عالمي بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية.

المحتويات

الصفحة

أولاً-	مقدمة	٣
ثانياً-	التحديات	٧
ثالثاً-	البلدان التي تشهد أزمات	١٣
رابعاً-	دور صندوق النقد الدولي في النظام الدولي	٢١
خامساً-	حدود جديدة لصندوق النقد الدولي؟	٢٩
سادساً-	الاستنتاجات والتوصيات	٣١

* يتوجه الخبير المستقل بأسمى عبارات التقدير إلى العاملين في أمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على التزامهم، وعملهم الدؤوب، وكفاءتهم، ويشجع الجمعية العامة على تخصيص المزيد من الموارد للمفوضية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

أولاً- مقَدِّمة

١- يُقدِّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٠/٧١، وفيه يدعو الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف إلى مواصلة بحثه في تأثير السياسات المالية والاقتصادية التي تنفذها المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى في إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ولا سيما السياسات المالية والاقتصادية التي ينفذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢- وضمن التوجُّه نفسه، أعادت الجمعية العامة، عملاً بقرارها ٢٣٦/٧١ "نحو إقامة نظام دولي اقتصادي جديد"، التأكيد على ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نُظم عالمية متنسقة ومتعاضة في الميادين التجاري والنقدي والمالي وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحسينها، وكذلك باحترام الحيز السياسي لكل بلد.

٣- وخصَّص الخبير المستقل تقريره الأخير المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/40) لتحليل آثار سياسات البنك الدولي على حقوق الإنسان، والآليات المعنية بمعالجتها بما في ذلك فريق التفتيش ومستشار الامتثال/أمين المظالم. ويركز هذا التقرير على صندوق النقد الدولي، وبشكل خاص على "شروط" الإقراض التي يفرضها الصندوق. وسيلاحظ القارئ في هذا التقرير وثيقة صلة هذا التقرير بتقرير سابق عن البنك الدولي كان قد أعدَّه الخبير المستقل، على أن يضع في اعتباره الاختلافات بين المؤسستين من حيث نظامهما الأساسي^(١) وولايتهما. فالبنك الدولي يمول المشاريع بينما صندوق النقد الدولي يمنح قروضاً للحكومات.

٤- ويركز هذا التقرير على آثار سياسات صندوق النقد الدولي على النظام الدولي وحقوق الإنسان. وهو لا يصوغ تحليلات أو توقعات في مجال الاقتصاد الكلي، بل ينظر في الحلول الممكنة للمشاكل المزمنة التي تعوق التمتع بحقوق الإنسان لدى الملايين من البشر المتضررين من القرارات الاقتصادية والمالية التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية والمؤسسات المصرفية.

٥- وليس هناك من شك في الدور الأساسي الذي أداه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إرساء النظام الدولي الحاضر. فللمؤسستين قدرة كبيرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعليهما أن تسترشدا بالهدف ١٦ من هذه الأهداف، الذي ينصُّ على التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، والقرار A/69/700). ومشروع الإعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، وهو أداة واعدة بحكم القانون المنشود، هو أيضاً ينبغي أن يشجِّع صندوق النقد الدولي على الحرص على ألا يُهمَّش أحدٌ عن مسار التنمية المستدامة (انظر A/HRC/35/35).

(١) متاح على الرابطين التاليين: www.imf.org/external/pubs/ft/aa/؛ و <http://go.worldbank.org/Q53G3UP520>.

٦- ورداً على الاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل، أوضح صندوق النقد الدولي أن لديه "ولاية تقنية محدودة لتعزيز حرية التبادل الاقتصادي الدولي وتيسير تصحيح ميزان المدفوعات في البلدان الأعضاء."^(٢) وصندوق النقد الدولي، وإن لم يكن "مؤسسة إنمائية"، لا مبرر يمنعه من دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، يعترف صندوق النقد الدولي في ردّه بما يلي:

يدرك موظفو صندوق النقد الدولي أهمية احترام حقوق الإنسان، ويسهم الصندوق في سياق اضطلامه بولايته بموجب نظامه الأساسي، في توفير الشروط المسبقة اللازمة لإحقاق حقوق الإنسان. وتدعم أنشطة صندوق النقد الدولي بصورة غير مباشرة حقوق الإنسان (ولا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) من خلال المساعدة على تهيئة بيئة اقتصادية ومؤسسية تزدهر فيها حقوق الإنسان.

٧- فصندوق النقد الدولي يمارس صلاحياته في مجاليّ الرصد والتمويل من أجل المساعدة على توفير الاستقرار في البيئة الاقتصادية والمالية، الذي يؤدي بدوره إلى تيسير ممارسة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. غير أنّ دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٠ تضع هذه النظرة المتفائلة موضع شك. وفي لحة استعراضية، تورد دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٧ ملخصاً عن هذا الاعتقاد التقليدي الذي وُضع موضع الشك كما يلي: "فوفقاً لمنطق توافق آراء [واشنطن]، يمكن للاستقرار والتحرير والخصوصية أن تسهم تلقائياً في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة بفعل الآثار غير المباشرة المترتبة عليه."^(٣) وقد حدّدت الدراسة العوامل التي تمنع في استمرار الفقر، ومنها ضعف الطلب الكلي والقيود المؤسسية، مثل انتشار عدم المساواة في ملكية الأصول (لا سيما الأراضي). والاعتقاد بتناقل الآثار الإيجابية يبقى ماثلاً ويذكرنا بما كتبه آين راند في كتابها "The Virtue of Selfishness" (أو فضيلة الأنانية).^(٤)

٨- ويرى الخبير المستقل أنّ صندوق النقد الدولي، في أدائه لمهامه، ينبغي أن يضمن ألاّ تُلحق ممارسات الإقراض، ولا سيما "الشروط"،^(٥) الضرر بالاقتصادات المتقدمة النمو أو النامية، وألاّ تتعارض

(٢) انظر أيضاً صندوق النقد الدولي، *Articles of Agreement* (Washington, D.C., 2016), article 1.

(٣) *World Economic and Social Survey 2017: Reflecting on Seventy Years of Development Policy Analysis* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.C.1) وهو متاح على الرابط التالي: www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESS_2017-FullReport.pdf

(٤) Ayn Rand, *The Virtue of Selfishness: A New Concept of Egoism* (New American Library, 1961) انظر أيضاً Naomi Klein, "Thanks a million, Ayn Rand, for setting the greedy free", *The Guardian* (28 September 2007). تصف المؤلفة ناعومي كلاين كيف اكتشف آلان غرينسبان آين راند في عام ١٩٧٤: "ما فعلته ... كان ليحملي على التفكير بأسباب كون الرأسمالية ذات كفاءة وطابع عملي، لا بل ذات بعد أخلاقي." وتعلّق كلاين قائلة إن "أفكار راند حول "مثالية الجشع" أركت في غرينسبان حساً جديداً بالمهمة: وهو أنّ تحصيل الأموال مصدر فائدة، ليس فقط له، بل للمجتمع بأسره." وهو متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/commentisfree/2007/sep/29/comment.comment

(٥) International Monetary Fund, IMF Conditionality, 17 April 2017 وهو متاح على الرابط التالي: Anna Yukhananov, "IMF loan" www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/28/IMF-Conditionality

مع معايير حقوق الإنسان الراسخة، بطرق منها خصوصية الخدمات الحكومية، وإلغاء الضوابط التنظيمية للأسواق، وإجراءات "التكشف" التي أدت، حسب الوقائع في العديد من الحالات، إلى انتشار البطالة والبطس. ولا يريد الخبير المستقل القول إن موظفي صندوق النقد الدولي غير مبالين بحقوق الإنسان، بل يرى أن من الضروري أن يعمد الصندوق إلى استباق عواقب "شروطه"، ويُدْرَج تقييمات مسبقة لحقوق الإنسان، بحيث لا تؤدي أنشطته إلى انتهاكات لها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك آلية فعالة لرصد آثار أنشطة صندوق النقد الدولي وتطبيق التدابير التصحيحية السريعة عند الاقتضاء.

٩- وفي التقرير المعنون *Spotlight on Sustainable Development 2017* ("لمحة عن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧")، الذي عُرض في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى التي عُقدت في نيويورك عام ٢٠١٧، قِيمَ فريق التفكير التابع للمجتمع المدني والمعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دور الخصوصية وهيمنة الشركات في اختطاف خطة عام ٢٠٣٠. ففي حين التزمت الحكومات في عام ٢٠١٥، حسب التقرير، بتنشيط الشراكة العالمية، وأعلنت أن المالية العامة يجب أن تضطلع بدور حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، "أدى مزيج أيديولوجية الليبرالية الجديدة، وضغط الشركات، والسياسات المالية المقيدة، وتجنب الضرائب، والتهرب الضريبي إلى إضعاف القطاع العام وتقويض قدرته على تقديم السلع والخدمات الأساسية".^(٦)

١٠- ويشير التقرير إلى المسؤولية المشتركة التي تتحملها المؤسسات المالية الدولية في إضعاف الدولة بفرض برامج التكيف الهيكلي، لا سيما في البلدان المثقلة بالديون من بلدان الجنوب.^(٧)

١١- وقد تناول العديد من مقرري الأمم المتحدة والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة، مسائل سبقت الإشارة إليها في القرارين ١٩٠/٧١ و ٢٣٦/٧١ (انظر [A/67/302](#)، [A/69/297](#)، [A/71/302](#)، [A/HRC/7/11/Add.2](#)، [A/HRC/26/28](#)، [A/HRC/29/31](#)، [A/HRC/34/51](#))،^(٨) ويؤيد الخبير المستقل ما صدر من توصيات ونتائج. وكان أثر صندوق النقد الدولي على النظام الدولي، ولا سيما في التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، موضوع دراسات خبراء في

conditions grow despite vows to limit them: study", Reuters, 2 April 2017 [ActionAid Ghana, "Implications of IMF loans and conditionalities on the poor and vulnerable in Ghana", November 2010](#) [www.actionaid.org/sites/files/actionaid/implications_of_imf_loans_and_conditionalities_on_the_poor_and_vulnerable_in_ghana.pdf](#) وهو متاح على الرابط التالي: Eurodad, "World Bank and IMF conditionality: a development injustice", June 2006 [www.eurodad.org/uploadedfiles/whats_new/reports/eurodad_world_bank_and_imf_conditionality_report.pdf](#) وهو متاح على الرابط التالي:

[www.eurodad.org/uploadedfiles/whats_new/reports/eurodad_world_bank_and_imf_conditionality_report.pdf](#)

(٦) Civil Society Reflection Group on the 2030 Agenda for Sustainable Development, *Spotlight on Sustainable Development 2017: Reclaiming Policies for the Public* (2017) وهو متاح على الرابط التالي: [www.2030spotlight.org/en](#)

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٨) انظر أيضاً تقارير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو متاح على الرابط التالي: [www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/AnnualReports.aspx](#)

القانون والاقتصاد ومنظمات من المجتمع المدني. ولا يدعي هذا التقرير بأنه سيأتي بأفضل مما أتت به ناعومي كلاين في كتابها عن عقيدة الصدمة (The Shock Doctrine)،^(٩) أو يتجاوز أعمال أساتذة مثل جوزيف ستيجليتز،^(١٠) وتوماس بيكيتي،^(١١) وجفري ساكس،^(١٢) وبول كروغمان،^(١٣) وداني رودريك،^(١٤) ووليام فان غينونغتن،^(١٥) وغراهام بيرد ودين رولاندز.^(١٦) ويتناول التقرير الحالة الراهنة، بغية التوصل إلى توصيات عملية والتوفيق بين مؤسسات بریتون وودز ونظام معاهدات حقوق الإنسان الدولية، الذي لا يقتصر تطبيقه على الدول، بل يشمل أيضاً المنظمات الحكومية الدولية

(٩) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (London, Penguin, 2008)

(١٠) انظر www.globalpolicy.org/social-and-economic-policy/the-three-sisters-and-other-institutions/internal-critics-of-the-world-bank-and-the-imf/42796-joseph-stiglitz.html

(١١) Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century* (Cambridge, Massachusetts and London, England, 2014)

Thomas Piketty, "The IMF, the inequality debate, and economic research", 21 September 2016. وهو متاح على الرابط التالي:

<http://piketty.blog.lemonde.fr/2016/09/21/the-imf-the-inequality-debate-and-economic-research>

Carlos Góes, "IMF working paper: testing Piketty's hypothesis on the drivers of income inequality: evidence from panel VARs with heterogeneous dynamics", working paper No. WP/16/160 (International Monetary Fund, 2016).

وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16160.pdf

(١٢) Jeffrey Sachs, "Fixing the IMF and the World Bank", 4 October 1999. وهو متاح على الرابط التالي:

www.project-syndicate.org/commentary/fixing-the-imf-and-the-world-bank?barrier=accessreg

Jeffrey Sachs, "A project in every port", *Finance and Development*, vol. 49, No. 4 (December 2012).

متاح على الرابط التالي: Jeffrey Sachs, "A warning on the eve of the G-20 summit", *Boston Globe*, 5 July 2017.

<http://www.bostonglobe.com/opinion/2017/07/05/warning-eve-summit/TL2az8LWtbMYkNGklqjhPP/story.html>

(١٣) Paul Krugman, "Leave zombies be", *Finance and Development*, vol. 53, No. 4 (December 2016)

وهو متاح على الرابط التالي: Paul Krugman, "The conscience of a liberal: opinion pages", *New York Times*.

Why does Britain still believe it?: The austerity delusion", *The Guardian*, 29 April 2015.

وهو متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/business/ng-interactive/2015/apr/29/the-austerity-delusion

(١٤) Dani Rodrik, "The G20's misguided globalism", 6 July 2017. وهو متاح على الرابط التالي: www.project-syndicate.org/print/g20-misguided-globalism-by-dani-rodrik-2017-07

Paradox: Democracy and the Future of the World Economy (New York and London, W.W. Norton and Company, 2011)

Dani Rodrik, *Economics Rules: The Rights and Wrongs of the Dismal Science* (W.W. Norton and Company, New York and London, 2015)

Wille van Genugten, *The World Bank Group, the IMF and Human Rights: A Contextualised Way Forward* (Cambridge, United Kingdom, Intersentia, 2015)

Graham Bird and Dane Rowlands, *The International Monetary Fund: Distinguishing Reality from Rhetoric* (Cheltenham, United Kingdom and Northampton, Massachusetts, Edward Elgar Publishing, 2016)

(١٥) *Forward* (Cambridge, United Kingdom, Intersentia, 2015)

(١٦) Graham Bird and Dane Rowlands, *The International Monetary Fund: Distinguishing Reality from Rhetoric* (Cheltenham, United Kingdom and Northampton, Massachusetts, Edward Elgar Publishing, 2016)

والشركات عبر الوطنية (انظر E/C.12/2016/1).^(١٧) وفي زمن العولمة الحديث، لا يمكن لأحد أن يختار الخروج على ما يمكن تسميته بالقانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان.

١٢ - الآراء كثيرة حول تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النظام الدولي. ويعتقد بعض المراقبين أن المؤسسات بریتون وودز تأثيراً على الشؤون العالمية، يفوق قرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مجتمعة. فميثاق الأمم المتحدة، من حيث المبدأ، يجب أن تكون له الأسبقية على سائر المعاهدات والاتفاقات الدولية (المادة ١٠٣)، إلا أن تلك المؤسسات لا تخضع رسمياً للأمم المتحدة.^(١٨)

١٣ - ومع أن صندوق النقد الدولي هو "وكالة متخصصة" حسب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، فالاتفاق بين الأمم المتحدة والصندوق، الذي اعتُمد في عام ١٩٤٧، ينص على أن الصندوق منظمة دولية مستقلة، ومطلوب منه أن يعمل بهذه الصفة. ويشير صندوق النقد الدولي في ردوده إلى أن القرارات التي تتخذها، هيئات عديدة، منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليست ملزمة لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، يُشير الصندوق إلى أنه، كمؤسسة معنية بالشؤون الاقتصادية، يُمنع من استخدام سلطاته لدعم نظم سياسية معينة أو الضلوع مباشرة في تعزيز حقوق الإنسان. غير أن هذا لا يعني انتفاء المساءلة، أي أن صندوق النقد الدولي لا يمكنه التنصل من المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان، نتيجة لممارساته في الإقراض.

ثانياً - التحديات

ألف - العقبات الأيديولوجية

١٤ - على الرغم من وجود دراسات تجريبية ممتازة، وتشخيصات دقيقة، ومقترحات خلافة للإصلاح، لا يزال مستوى الجمود في إدارة صندوق النقد الدولي مؤسفاً. وتركز ناعومي كلاين في كتابها عن عقيدة الصدمة (*The Shock Doctrine*) على مشكلة أساسية: هي العلاج بالصدمة الاقتصادية والانتهازية في الأزمات. وتصف كيف فُرضت نظرية "الخصوصية أو الموت" على بلدان منكوبة بالأزمات، مشيرة إلى أن وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ازدادا صرامة في التسعينات في المطالبة بالخصوصية الفورية.^(١٩) وتصف كلاين "أزمة التكيلا" في المكسيك وعمليات خصوصية "الغرب المتوحش" في الأرجنتين في عهد كارلوس منعم، وبوليفيا في عهد غونزالو سانثيس دي لوسادا، والاتحاد الروسي في عهد بوريس يلتسن، وما خلفته من آثار مدمرة على حقوق الإنسان.

(١٧) انظر أيضاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢ بشأن الحق في الغذاء الكافي؛ والتعليق العام رقم ١٤ بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

(١٨) انظر William Holder, "The relationship between the International Monetary Fund and the United Nations", in *Current Legal Issues Affecting Central Banks*, vol. 4, Robert Effros, ed. (Washington, D.C., International Monetary Fund, 1997).

(١٩) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (London, Penguin, 2008)؛ انظر أيضاً John Perkins, *Confessions of an Economic Hitman* (New York, Plume, 2006).

١٥ - وقد لاقى هذه التوجهات معارضة بعض الجهات داخل صندوق النقد الدولي. ويُذكر عن كبير الخبراء الاقتصاديين، دافيسون بودهو، استقالته الشهيرة من الصندوق، متهماً إياه "بتحريف الإحصاءات" قصد المبالغة في تقدير حجم الأزمة الاقتصادية في البلدان، تمهيداً لفرض حلوله.^(٢٠) وتعمّدت الإحصاءات إظهار أن جمهورية ترينيداد وتوباغو، الغنية بالنفط، هي أقل استقراراً مما كانت عليها بالفعل. وفي حالة أخرى، زعم بودهو أن الصندوق "استنبط مما يشبه العدم" مبالغ ضخمة من الديون الحكومية غير المسددة. وهذه "المخالفات الجسيمة"، التي ادعى بأنها كانت متعمدة وليست مجرد "حسابات خاطئة"، أخذت بها الأسواق المالية باعتبارها واقعاً، لتسارع إلى تصنيف ترينيداد وتوباغو بالخطر الداهم وتوقف التمويل.

١٦ - وكان لهذه الحالات من سوء الإدارة في منطقة البحر الكاريبي نظيرها في آسيا خلال الأزمة المالية الآسيوية في التسعينات. وتعلق كلاين قائلة إنه "ما دام صندوق النقد الدولي معيماً، فالأزمة بألف خير. وفي غضون أقل من عام، كان الصندوق قد تفاوض على انقلاب اقتصادي جذري في إندونيسيا وتايلند، والفلبين، وكوريا الجنوبية، فحوّلت مساعدة الصندوق الأزمة إلى كارثة."^(٢١) وحتى مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي خلص إلى أن مطالب التكييف الهيكلي التي فُرضت على بلدان آسيوية لم تكن "حكيمه"، محذراً من "استخدام الأزمة فرصة لتمير خطة إصلاحات للأجل الطويل لمجرد النفوذ".^(٢٢) ولاحظ غراهام بيرد ودين رولاندز أن النقاد زعموا أن "تصميم البرامج في شرق آسيا لم يكن ملائماً، إذ تضمن شروطاً مشدّدة وبالغ في التركيز على كبح الطلب المحلي عن طريق التقشف المالي".^(٢٣) وأوضح شكيب شيراني، وهو خبير اقتصادي من باكستان، في مقالة حول "تعددية أفضل" أن كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد تصرفا في الكثير من الأحيان:

بالتنسيق مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إن لم يكن كأداة فعلية أو امتداد لأهداف السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. والأدلة على هذه التهمة مستمدة من مصدرين هامين: تقرير لجنة ملتزر لعام ٢٠٠٠، بتكليف من الكونغرس الأمريكي، والتقرير

(٢٠) Davison Budhoo, *Enough is Enough: Dear Mr. Camdessus ... Open Letter of Resignation to the Managing Director of the International Monetary Fund* (New York, New Horizons Press, 1990), p. 102

و Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (London, Penguin, 2008), p. 10

(٢١) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (London, Penguin, 2008)

(٢٢) Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, *The IMF and Recent Capital Account*

Crises: Indonesia, Korea, Brazil — Evaluation Report (Washington, D.C., International Monetary Fund,

Allan Meltzer, "The report of the International Financial Institution Advisory Commission: comments on the critics", report prepared for Carnegie Mellon University Research

Commission: comments on the critics", report prepared for Carnegie Mellon University Research

Showcase, 2000. وهو متاح على الرابط التالي:

<https://pdfs.semanticscholar.org/6ac0/b262dd0bac92b27acf3aa3dd88ee1e5c6b35.pdf>

(٢٣) Bird and Rowlands, *The International Monetary Fund*, p. 3

الأول الصادر عن مكتب التقييم المستقل لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ (وقد خلاصا إلى أن برامج باكستان "جيوسياسية" في طبيعتها).^(٢٤)

١٧- فبإعطاء الأولوية "للنمو" على جميع الاعتبارات الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان والبيئة، تُظهر الورقة السياسية المعنونة *The Managing Director's Global Policy Agenda: a more inclusive and resilient global economy* ("جدول أعمال مدير الإداري الصندوق بشأن السياسات العالمية: اقتصاد عالمي أكثر شمولاً ومرونة")، التي عُرضت على الاجتماع المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٧، التزاماً مستمراً بالنُهُج الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وتعترف الورقة، مع ذلك، بأن عدم المساواة يطرح مشكلة، إذ تؤكد على ما يلي:

سوف يدرس خبراء الصندوق كيف يمكن لسياسات المالية العامة- بما فيها تصاعدية الضرائب، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعية، وإعانات الدخل الأساسي - أن تساعد على معالجة عدم المساواة والآثار الجانبية الأخرى للتكامل الاقتصادي والتكنولوجي. كذلك سيواصل الخبراء بحث تأثير الإصلاحات الهيكلية وسياسات القطاع المالي على النمو والدخل وفرص العمل وعدم المساواة.^(٢٥)

١٨- والواقع أن دعوة صندوق النقد الدولي للتكليف الهيكلي قد عززت مصالح الشركات القوية ووضعت البلدان المقترضة في حلقة مفرغة من التبعية. وعلى حد قول بيتر دولاك:

للأيديولوجيا دور حاسم في هذا المقام. فمنظمات الإقراض الدولية... تصر على فرض التقشف. وقروض صندوق النقد الدولي المخصصة... لسداد الديون أو تثبيت العملات، تأتي دائماً بنفس الشروط الداعية إلى خوصصة الأصول العامة (التي تُباع بأقل بكثير من القيمة السوقية إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتظر فرصة لوضع اليد)؛ وتقليل شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتقليل الخدمات الحكومية؛ ورفع الضوابط؛ وفتح الاقتصادات أمام رأس المال المتعدد الجنسيات، حتى ولو جلب ذلك تدمير الصناعة والزراعة على المستوى المحلي. ويؤدي ذلك إلى مزيد من الديون، ثم يعطي الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي، الذي يدعم مصالح تلك الشركات، مزيداً من النفوذ لبسط المزيد من السيطرة، بما في ذلك زيادة القدرة على إضعاف قوانين العمل والبيئة.^(٢٦)

(٢٤) Sakib Sherani, "A better multilateralism", *Dawn*, 14 October 2016. وهو متاح على الرابط التالي: www.dawn.com/news/1289815

(٢٥) صندوق النقد الدولي، *The managing director's global policy agenda: a more inclusive and resilient global economy*, ٢٠١٧، الصفحة ٥. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/18/md-spring-global-policy-agenda-a-more-inclusive-and-resilient-global-economy

(٢٦) Pete Dolack, "World Bank declares itself above the law", 24 March 2017. وهو متاح على الرابط التالي: www.counterpunch.org/2017/03/24/world-bank-declares-itself-above-the-law/

١٩ - ويلاحظ توماس بيكيتي، في كتابه *Capital in the Twenty-First Century* ("رأس المال في القرن الحادي والعشرين") أنّ البحوث الاقتصادية ليست مهمتها إنتاج وصفات مثبتة باليقين، فلا تعميم في الاقتصاد. وعلى أهمية النقاش بين خبراء الاقتصاد، يبقى الأهم، بالنسبة إلى العالم، التركيز على الآثار التي تخلفها هذه النظريات والأيدولوجيات على أرض الواقع، على حياة الأشخاص الطبيعيين.

٢٠ - فتحسين حياة الناس يتطلب من صندوق النقد الدولي التخلي عن النماذج الاقتصادية التي عفا عليها الزمن، واتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان. والواقع أنّ الخبر المستقل يعتقد أنّ تغييراً بات لا بدّ منه، توخياً لفلسفة أكثر "تقدمية" في التنمية الشاملة، بعيداً عن توافق آراء واشنطن القائل بالخصوصية ورفع الضوابط وفرض "تدابير التقشف".

٢١ - ورداً على استبيان الخبر المستقل، أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش أنّ المؤسسات المالية الدولية لا تزال تجادل بأنّ ولايتها "غير سياسية"، مدعية ضمناً بأنّ "حقوق الإنسان" هي قضية "سياسية" لا تدخل ضمن ولايتها. وهذه الذهنية يجب تغييرها والحجة القائلة بأنّ المؤسسات المالية الدولية غير ملزمة إلاّ بمعاييرها الداخلية، لا تخدم سوى المصلحة الذاتية، ويجب أن تسقط.

٢٢ - ومن المنطلق نفسه، يوضح كل من البروفسور رادريكا بالاكريشنان وجيمس هنتز، من منظمة راتغرز:

في فرض شروط القروض على أشد البلدان فقراً، تجاهل صندوق النقد الدولي آثار سياساته على قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي المقابل، يضيّق صندوق النقد الدولي نطاق تركيزه ليقصر على تثبيت النمو وخفض التضخم. وإضافة حقوق الإنسان إلى هذا المزيج تتطلب أكثر من زج فصل إضافي في استراتيجية الحد من الفقر. وتتطلب تغييراً جذرياً في كيفية دعم صندوق النقد الدولي للتنمية. وتمثل التزامات حقوق الإنسان ضوابط يجب أن تعمل على أساسها سياسات الاقتصاد الكلي، وليس العكس.^(٢٧)

باء - الخطب الرنانة والواقع

٢٣ - في الآونة الأخيرة، بذل صندوق النقد الدولي جهداً كبيراً لتلميع صورته عن طريق مذكرات المناقشة وصحائف الوقائع والبيانات العامة، ليظهر أنه يأخذ بالانتقادات المتعددة التي تناولت ممارساته. ولكن السؤال لا يزال مطروحاً حول ما إذا أصلحت هذه المؤسسة نفسها فعلاً، وما إذا باتت تحرص على حماية الإنفاق الاجتماعي وإعطاء الأولوية للصحة والتعليم. في الممارسة العملية، على حد ما كتب ألكسندر كانتيكلس، وتوماس ستابس، ولورنس كينغ، "لم يرقّ صندوق النقد

(٢٧) Radhika Balakrishnan and James Heintz, "Making the International Monetary Fund accountable to human rights". وهو متاح على الرابط التالي: www.huffingtonpost.com/radhika-balakrishnan/making-the-international_b_549976.html (27 July 2017).

الدولي إلى ما أثاره من ضجيج حول الحماية الاجتماعية^(٢٨). ومع أن عدداً متزايداً من قروض صندوق النقد الدولي يحدّد أهدافاً للإنفاق الاجتماعي، تُظهر التجربة أن هذه الأهداف لم تتحقق – ولا يمكن تحقيقها. ويتوسع الباحثون في الإجابة:

تبرر تدابير التقشف الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي جزءاً من هذا الاتجاه. وفي البلدان الملتزمة بشدّة الأحزمة المالية للوفاء بالغايات الاقتصادية الكلية لصندوق النقد الدولي، لم يُترك من الأموال سوى القليل للإنفاق الاجتماعي... وتحت الوصاية المباشرة لصندوق النقد الدولي، انتقصت بعض أشد البلدان فقراً من تمويل نُظم الحماية الاجتماعية فيها... ولا تزال المؤسسة تدعو لسياسات المساعدة الاجتماعية المحددة الهدف، بينما غلّبت المناقشات العالمية حول أهداف التنمية المستدامة التركيز على تعميم الخدمات الأساسية... وباستطاعة صندوق النقد الدولي دعم هذا الاتجاه عن طريق مساعدة البلدان المنخفضة الدخل في وضع أسس مالية متينة للسياسات الاجتماعية. ويتطلب ذلك التخلي عن برامج الإصلاح التي يدعمها صندوق النقد الدولي، والتغلب على الجمود المؤسسي^(٢٩).

جيم - الشروط الانتقائية

٢٤ - تفيد صحيفة وقائع شروط صندوق النقد الدولي:

عندما يقترض بلد ما من صندوق النقد الدولي، توافق حكومته على تعديل سياساتها الاقتصادية للتغلب على المشاكل التي أدت بها إلى التماس المعونة المالية من المجتمع الدولي. ويُقصد من شروط الإقراض التأكد من أن البلد سيتمكن من السداد إلى الصندوق، بحيث تبقى الموارد متوفرة لمساعدة أعضاء آخرين عند الحاجة. وقد أدت إصلاحات الإقراض التي أُقرت في عام ٢٠٠٩ إلى تبسيط شروط صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز المسؤولية الوطنية عن سياسات قوية وفعالة^(٣٠).

Alexander Kentikelenis, Thomas Stubbs and Lawrence King, “The IMF has not lived up to its own hype (٢٨) on social protection”, *The Guardian*, 25 May 2016 وهو متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/global-development/2016/may/25/the-imf-international-monetary-fund-has-not-lived-up-to-hype-on-social-protection

Alexander Kentikelenis, Thomas Stubbs and Lawrence King, “IMF conditionality and development policy (٢٩) space, 1985-2014”, *Review of International Political Economy*, vol. 23, No. 4 (24 May 2016) وهو متاح على الرابط التالي: www.kentikelenis.net/uploads/3/1/8/9/31894609/kentikelenis2016_imf_conditionality_and_development_policy_space.pdf

www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/21/28/IMF-Conditionality (٣٠)

- ٢٥- وتُفحّت المبادئ التوجيهية بشأن الشروط في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩.^(٣١) كما صدر التوجه العملي المنقح للموظفين في عام ٢٠١٤، كورقة سياسة عامة، ركزت التغييرات فيه على القضايا الاجتماعية الكلية (أي فرص العمل والنمو)، وتحسين استخدام الرقابة، والمساعدة التقنية في تصميم البرامج، وتعزيز الشراكة مع مؤسسات أخرى، ولا سيما ترتيبات التمويل الإقليمية.^(٣٢)
- ٢٦- ومع هذه الإصلاحات، يبقى وقف النفقات العسكرية طوال مدة القرض الشرط البديهي الذي تملّيه أبسط اعتبارات المنطق.^(٣٣) وصندوق النقد الدولي يعارض هذا الاقتراح حتى الآن، متمسكاً بموقف مفاده:

أنّ سياسة الصندوق تحظر فرض شروط على الأعضاء تقضي بالحد من مستوى الإنفاق العسكري. وفي حين أنّ المبلغ الذي تنفقه سلطات بلد ما على الأغراض العسكرية قد يؤثر تأثيراً بالغاً على الوضع الاقتصادي الكلي للبلد، يرى الصندوق أنّ موضوع الإنفاق العسكري هو موضوع سياسي بحث لا يمكن أن تشملته شروط الصندوق.^(٣٤)

- ٢٧- غير أنّ هذه السياسة لا تملّيتها مواد النظام الأساسي. وحتى لو أملتتها، فالمواد قابلة للتعديل.
- ٢٨- وبالإضافة إلى الاستبعاد الانتقائي للشروط على الإنفاق العسكري، تؤكد الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية،^(٣٥) وهي منظمة غير حكومية تعمل على القضايا المتصلة بالديون والتمويل الإنمائي والحد من الفقر، أنّ شروط صندوق النقد الدولي تشكل عوائق أمام السياسات الإنمائية والاستراتيجيات المعتمدة بالطرق الديمقراطية للتنمية المستدامة. وتؤكد الشبكة أنّ التمويل الكافي يمكّن الشعوب من رسم خطواتها على مسار التنمية والقضاء على الفقر.
- ٢٩- وقد أشار الباحثان، راديك بالاكريشنان وجيمس هنتز، إلى أنّ مجموعة العشرين، وهي مجموعة من الدول لديها التزامات صارمة بقانون حقوق الإنسان، أنقذت صندوق النقد الدولي باستخدام أموال

(٣١) صندوق النقد الدولي، "Guidelines on conditionality"، paper prepared by the Legal and Policy Development and Review Departments, 25 September 2002. وهو متاح على الرابط التالي:

www.imf.org/External/np/pdr/cond/2002/eng/guid/092302.htm

(٣٢) صندوق النقد الدولي، "Revised operational guidance to IMF staff on the 2002 conditionality guidelines"، 2014. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2016/12/31/Revised-Operational-Guidance-to-IMF-Staff-on-the-2002-Conditionality-Guidelines-PP4889

(٣٣) Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI military expenditure database.

وهو متاح على الرابط التالي: <https://sipri.org/databases/milex>

(٣٤) Ross Leckow, "Conditionality in the International Monetary Fund", 7 May 2002. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/leg/sem/2002/cdmfl/eng/leckow.pdf؛ و Susan Jackson, "Military spending and the Washington consensus: the unrecognized link between militarization and the global political economy"، PhD dissertation, University of Arizona, 2008.

وهو متاح على الرابط التالي: http://arizona.openrepository.com/arizona/bitstream/10150/193513/1/azu_etd_2867_sip1_m.pdf

(٣٥) انظر www.eurodad.org/Countdown-2017-UN-FfD-Forum

المكلفين بالضرائب من غير أن تقيّد هذا الإنقاذ بتعزيز حقوق الإنسان.^(٣٦) ويجب الآن أن تحمل هذه الشروط التزامات حقوق الإنسان إلى صلب المقايضة. "فمقابل الدعم المالي من مجموعة العشرين، يجب أن يُساءل صندوق النقد الدولي عن تخصيص حقوق الإنسان للجميع."^(٣٧)

٣٠- وما دام صندوق النقد الدولي ماضياً في التركيز على فرض قيود صارمة على الإنفاق الحكومي، لا بد من التمييز بين ما هو مستحسن من الإنفاق وما يحسن تحبُّبه. فالإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم لا يجوز تقليصه أيّاً تكن الظروف. أما الإنفاق على المشتريات العسكرية وعلى البحث والتطوير، فينبغي وقفه طوال مدة قروض صندوق النقد الدولي. وحيثما تستدعي الظروف الأمنية، ينبغي للأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية أن توفر "الأمن الجماعي".

ثالثاً - البلدان التي تشهد أزمات

ألف - اليونان

٣١- تُظهر الأزمة المالية اليونانية أنّ قدرات صندوق النقد الدولي في المراقبة موزّعة على غير تساوٍ وفقاً للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء. وما أن تندلع أزمة اقتصادية، قد لا يتوانى صندوق النقد الدولي عن فرض تدابير التقشف كشرط، تتنوّع عواقبها على أعمال الحقوق في الدول الأعضاء. فأزمة اليونان، التي وقعت على أثر انهيار وول ستريت في عام ٢٠٠٨، جرّت العديد من الاقتصادات الضعيفة، وألحقت آثاراً مدمرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى حد تعبير مكتب التقييم المستقل، وهو الجهاز الرقابي لصندوق النقد الدولي، يعمل صندوق النقد الدولي "بثقافة التغاضي" التي هي رهينة "التحليل السطحي والآلي".^(٣٨) وقد أُنحذت سلسلة من الأحكام الخاطئة المدمرة، وكان التجاهل مصير العديد من العلامات المنذرة بأزمات وشيكة. ويشير تقرير مكتب التقييم المستقل إلى أنّ المحققين لم يتمكنوا من الحصول على السجلات الرئيسية أو النفاذ إلى الأنشطة التي تضطلع بها فرق العمل المخصصة السرية.

٣٢- وأشار تقييم أجراه مكتب التقييم المستقل لأداء صندوق النقد الدولي في الفترة التي سبقت الأزمة المالية إلى عدم كفاية المراقبة في منطقة اليورو، التي هي ترديد لصدى مشكلة أكبر في المراقبة في الاقتصادات المتقدمة. وتعزى هذه المشكلة إلى عوامل عديدة منها "غلبة فكر المجموعة، والأسر الفكرية،

^(٣٦) Radhika Balakrishnan and James Heintz, "Making the International Monetary Fund accountable to human rights" وهو متاح على الرابط التالي: www.huffingtonpost.com/radhika-balakrishnan/making-the-international_b_549976.html (accessed 27 July 2017).

^(٣٧) المرجع نفسه.

^(٣٨) Ambrose Evans-Pritchard, "IMF admits disastrous love affair with the euro and apologises for the immolation of Greece", *The Telegraph*, 29 July 2016 وهو متاح على الرابط التالي: <http://europeanpost.co/imf-admits-disastrous-love-affair-with-euro-apologises-for-immolation-of-greece/>

والانطباع العام باستبعاد حدوث أزمة مالية كبيرة في البلدان المتقدمة، وعدم اكتمال النُهج التحليلية".^(٣٩)

٣٣- ووفقاً لما ذكره مكتب التقييم المستقل، انتهك الصندوق إحدى قواعده الرئيسية بالتوقيع على إنقاذ عام ٢٠١٠، رغم عدم تمكنه من تقديم ضمانات بأن الصفقة ستؤدي إلى إبقاء ديون البلد تحت السيطرة أو تمهد الطريق نحو الانتعاش. وكان الاستثناء الوحيد نظراً لخطر انتقال "العدوى العامة". والواقع أنَّ الهاجس كان إنقاذ الاتحاد النقدي، وليس مساعدة اليونان على الخروج من المأزق. ويشير التقرير إلى ما يلي:

ذكر بعض المسؤولين في أوروبا لمكتب التقييم المستقل أنَّ البرامج المدعومة من المجموعة الثلاثية بما في ذلك برنامج اليونان، كانت، في رأيهم، ناجحة لأنها حالت دون حدوث انهيار اليورو وانتشار الخوف من خروج اليونان من العملة الموحدة. وانسجاماً مع هذه الآراء، أشار ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي إلى أنَّ البرامج "عالجت الحاجة إلى الحفاظ على استقرار منطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي ككل".^(٤٠)

٣٤- ويصف ناقد آخر، وهو ستيفن ليندمان، مجموعة الكوارث الناجمة عن سوء إدارة ديون اليونان قائلاً "إنَّ المفاجأة هي أنَّ صندوق النقد الدولي، وهو المقرض المبري الأكبر الذي يبقى الخيار الأخير، والذي أنشأته بريتون وودز وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، دعا إلى تخفيف أعباء الديون عن اليونان. وهو لا يكتفئ بما تلحقه سياسة التقشف بالقوة من أذى بالناس العاديين. وتشغله العدوى. فإذا انحارت اليونان، توقعوا ركاماً في القارة برمتها".^(٤١)

٣٥- غير أنَّ مكتب التقييم المستقل لم يعترف إلاً بفشل الإنقاذ المالي، من دون معالجة الأضرار اللاحقة بحقوق الإنسان جراء الشروط المفروضة.

٣٦- ففي ختام الزيارة التي قام بها خوان بابلو بوهوسلافسكي، وهو الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى اليونان، أدلى ببيان أعرب فيه عن قلقه إزاء هذه الأضرار، وأشار إلى أنَّ الأزمة أدت إلى حرمان حوالي ٢,٥ مليون شخص من التأمين الصحي. وأضاف بوهوسلافسكي أنَّ حقوق العمل والضمان الاجتماعي هي في حالة من الفوضى، وبطالة الشباب تصل إلى ٤٧,٩ في المائة، ولا يستفيد من إعانات البطالة سوى شخص واحد من كل ١٠ أشخاص من العاطلين عن العمل المسجلين. ولا يزال

(٣٩) Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, *The IMF and the Crises in Greece*, (٣٩) Ireland, and Portugal (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2016), p. 37 وهو متاح على الرابط التالي: www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/EAC%20-%20Full%20Report.pdf.

(٤٠) المرجع نفسه، الفقرة ٨٠.

(٤١) Stephen Lendman, "IMF: Greek debt untenable", 15 July 2015 وهو متاح على الرابط التالي: www.globalresearch.ca/imf-greek-debt-untenable/5462570.

الملايين محرومين من الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي. "فبعد مرور خمس سنوات على اعتماد سياسات التكيف، لم تسجل مؤشرات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليونان أي تحسُّن." (٤٢)

٣٧- ويعزى جزء من المشكلة إلى شروط الإقراض التي فرضتها المجموعة الثلاثية التي تضم صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي. وقد أسف بوهوسلافسكي أن تكون هذه الإصلاحات البعيدة المنال... مفروضة من مقرضين لا هدف لهم سوى استيفاء الديون ولا يأبهون بما للشعب اليوناني من آراء حول مصيره." (٤٣) وفي التقرير الذي أعده بوهوسلافسكي حول مهمته (A/71/305، ثانياً - باء)، دعا صندوق النقد الدولي إلى تعريف أكثر شمولية في تحديد "القدرة على تحمل الديون" ضمن الإطار المشترك المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين وإلى مراعاة الحيز المالي اللازم لضمان الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية وكفالتها.

٣٨- وفي التقرير عينه، ركز خوان بابلو بوهوسلافسكي على دمج حقوق الإنسان في سياسات الديون للتصدي لمخاطر الديون الجديدة، وأيد بياناً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول "الدين العام وتدابير التقشف والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (E/C.12/2016/1). وأشار إلى أنه "يتحتم على الدول المقترضة والمقرضين على السواء إجراء تقييمات لتأثير القروض على حقوق الإنسان قبل تقديم تلك القروض، حتى لا تؤثر الشروط تأثيراً غير متناسب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا تؤدي إلى التمييز" (A/71/305).

٣٩- وفي هذا الصدد، أشار صندوق النقد الدولي في رده على الاستبيان المرسل تحضيراً لهذا التقرير إلى ما يلي:

يتركز الاهتمام في تصميم برامج صندوق النقد الدولي على تعزيز الإنفاق الاجتماعي، ثم يوجه ذلك تقييم إطار القدرة على تحمل الديون... ويعمل صندوق النقد الدولي مع الأعضاء لتوسيع الحيز المالي، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالات إدارة الإيرادات والسياسة الضريبية والأمور الضريبية الدولية.

٤٠- وعلى التوصيات التي قدمها خوان بابلو بوهوسلافسكي في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/31/60/Add.2)، علق صندوق النقد الدولي أيضاً بما يلي:

كان صندوق النقد الدولي في طليعة الجهود الرامية إلى تخفيف عبء الديون عن اليونان وتجنب الإفراط في التكيف المالي. وقد دعا إلى اتخاذ تدابير مالية إضافية... لأنه يرى أن تركيبة الميزانية الحالية في اليونان غير مستدامة. والحاجة ملحة إلى إعادة توجيه الميزانية نحو دعم النمو والحماية

(٤٢) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "UN human rights expert calls for debt relief to boost inclusive growth in Greece"، 8 December 2015. وهو متاح على الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16844%20&LangID=E

(٤٣) المرجع نفسه.

الاجتماعية. ويدعو صندوق النقد الدولي إلى إجراء إصلاحات لضمان تغطية السكان الأشد فقراً، بما في ذلك التنفيذ الكامل للحد الأدنى المضمون للأجور المعتمد حديثاً. كما يدعو صندوق النقد الدولي إلى الحفاظ على إصلاحات سوق العمل التي أدخلت في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ لحماية التشغيل. ويُصار حالياً إلى مناقشة المضي في التخفيف من أعباء الديون بين السلطات اليونانية والشركاء في منطقة اليورو في سياق برنامج التكيّف الجاري ضمن الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار.

٤١- ورغم ما تقدّم، يتفق الخبير المستقل مع الكثير من الآراء التي تعتبر أنّ المجموعة الثلاثية وصندوق النقد الدولي يسجلان إخفاقات مستمرة في معالجة أزمة اليونان، التي لا يمكن حلها إلاً بتخفيف أعباء الديون والتضامن الدولي. ولن تؤدي "تدابير التقشف" الإضافية إلاً إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.^(٤٤) ويتفق مع النتائج الواردة في التقرير الأولي للجنة تقصي حقائق الدين العام التي يقودها إيريك توسان، والمساهمات التي أدلى بها سيفاس لومينا، الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي خلصت إلى أنّ ديون اليونان هي "ديون جائزة" ينبغي إلغاؤها قولاً وفعلاً.^(٤٥)

٤٢- وفي هذا الصدد، ينتقد مركز أوروبا - العالم الثالث في تقرير قدمه إلى الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/30/NGO/18)، صندوق النقد الدولي على تسهيل أعمال النهب في اليونان عن طريق الخصخصة وتدابير التقشف المناوئة للمجتمع، ويؤيد الاستنتاجات الواردة في التقرير الأولي للجنة تقصي حقائق الدين العام، المعروفة أيضاً باسم لجنة تقصي حقائق الدين العام في اليونان، أو لجنة الحقيقة لمراجعة الدين العام في اليونان،^(٤٦) ويشير إلى ما يلي:

إنّ صندوق النقد الدولي، باعتباره مؤسسة دولية، ملزم بأبّ واجبات تفرض عليه بموجب القواعد العامة للقانون الدولي... وعلى صندوق النقد الدولي أن يمتنع عن أيّ خطوات من شأنها أن تقوض إمكانية امتثال الدولة المقترضة لالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بمقتضى ما تنص عليه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الديون الخارجية وحقوق الإنسان: "المنظمات المالية الدولية والشركات الخاصة ملزمة باحترام حقوق الإنسان الدولية. ويعني ذلك واجب الامتناع عن وضع واعتماد وتمويل وتنفيذ السياسات والبرامج التي تُظهر أيّ تعارض، مباشر أو غير مباشر، مع التمتع بحقوق الإنسان." وصندوق النقد الدولي

(٤٤) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "UN human rights experts welcome Greek referendum and call for international solidarity", 30 June 2015. وهو متاح على الرابط التالي:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16170&

(٤٥) Truth Committee on Public Debt. تقرير أولي، وهو متاح على الرابط التالي:

<http://cadtm.org/IMG/pdf/Report.pdf>

(٤٦) انظر www.auditamosgrecia.org/en/executive-summary-greek-debt-audit/؛ انظر أيضاً

<http://greekdebtruthcommission.org/>

ملزم بالإضافة إلى ذلك، باعتباره وكالة متخصصة للأمم المتحدة، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده العامة، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.^(٤٧)

٤٣- كما ينص التقرير الذي قدمه مركز أوروبا - العالم الثالث على ما يلي:

ويمكن لليونان اتخاذ قرار أحادي بالإلغاء عبر الوسائل القانونية. وهذا القرار لا تبرره قطعاً اعتبارات العدل والإنصاف فحسب، بل تسوغه أيضاً دواعي السيادة وحق تقرير المصير. وفي هذه الحالة يتجلى غياب حسن النية، استناداً إلى المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وتجلى سوء النية في أنّ الدائنين جعلوا اليونان دولة تابعة مالياً، وفرضوا تدابير تمس بالحقوق الأساسية للشعب اليوناني، في انتهاك للقانون الوطني والأوروبي والدولي. وتجلى سوء النية أيضاً في الهدف النهائي للدائنين، وهو ليس مساعدة الشعب اليوناني، بل تحويل الدين الخاص إلى ديون عامة، وإنقاذ المصارف الخاصة الكبيرة.^(٤٨)

٤٤- ويؤيد الخبر المستقل ما نتج عن مراجعة الديون في اليونان، ومفاده أنّ الديون جائرة وغير مشروعة:

وأنّ الزيادة في الديون لم يكن سببها الإفراط في الإنفاق العام، وهو في الواقع لا يزال أقل من الإنفاق العام في بلدان أخرى في منطقة اليورو، بل كان نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار الفائدة المستحقة للدائنين، والنفقات العسكرية المرتفعة وغير المبررة، وفقدان الإيرادات الضريبية المستحقة للدولة بسبب تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة إلى الخارج، وإعادة رسملة المصارف الخاصة من الدولة، والاختلالات الدولية الناجمة عن قصور يعتري تصميم الاتحاد النقدي.^(٤٩)

٤٥- وأشارت مذكرة مسرية من صندوق النقد الدولي إلى أنّ المفوضية الأوروبية قدّرت ديون اليونان بما يصل إلى ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في غضون سنتين إن لم تُخفّف أعباء هذه الديون. وفي عام ١٩٨٠، كانت النسبة ٢٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٨، كانت النسبة ١٢٧ في المائة. وفي عام ٢٠١٤ كانت ١٧٧,١ في المائة. ومنذ بداية الأزمة المالية، سجل الاقتصاد في اليونان هبوطاً بنسبة تفوق ٢٥ في المائة. وتكمل مذكرة صندوق النقد الدولي: ولا يمكن ضمان قدرة اليونان على تحمّل الديون إلّا بتدابير لتخفيف عبء هذه الديون، تتجاوز بكثير ما تبدي أوروبا استعداداً للنظر فيه حتى الآن.

٤٦- وحتى هذه التوقعات القائمة لم توقف فرض شروط تهم المنظومة بأكملها، ولا ما ينجم عنها من عواقب مدمرة على حقوق الإنسان. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد

(٤٧) انظر www.cetim.ch/debt-and-austerity-measures-imposed-on-greece-violate-the-human-rights-of-the-greek-people-and-international-law/

(٤٨) <http://www.cetim.ch/debt-and-austerity-measures-imposed-on-greece-violate-the-human-rights-of-the-greek-people-and-international-law/>

(٤٩) Truth Committee on Public Debt, "Executive summary: Greek public debt audit report", 17 June 2015 وهو متاح على الرابط التالي: www.auditamosgreicia.org/en/executive-summary-greek-debt-audit/

الدولي فرض المزيد من تدابير التقشف على اليونان،^(٥٠) بحيث تدفع مبلغاً إضافياً قدره ٧ مليارات يورو بحلول تموز/يوليه لدائنيها، أو تواجه خطر العجز عن دفع كامل ديونها، التي ما زالت ثابتة عند مبلغ مذهل قدره ٣٣٠ مليار يورو. وأياً كانت الاختلافات التكنيكية بين طرائق فرض التقشف على اليونان، لا خلاف حول تنفيذه. وفيما يتعلق بمضمون "الصفقة"، نقلت رويترز عن مسؤولين قولهم "إنَّ المقرضين يمكن أن يطلبوا من اليونان اتخاذ تدابير تقشفية جديدة بقيمة ١,٨ مليار يورو حتى عام ٢٠١٨، وتدابير بقيمة معادلة بعد عام ٢٠١٨، مع التركيز على توسيع القاعدة الضريبية وتخفيض المعاش التقاعدي."^(٥١) وتمثل التخفيضات الجديدة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الناحية الإنسانية، مزيد من التقشف سيصل ٣,٦ مليار يورو، أي ما يعادل ٣٢٧ يورو لكل رجل وامرأة وطفل في البلد.

٤٧ - والمؤسف أنَّ التحليل المنطقي الأكثر إيجازاً للأزمة اليونانية قدمه وزير المالية السابق في اليونان، يانيس فاروفاكيس، في مقابلة إلى قناة الجزيرة، حيث ذكر أنَّ "اليونان كانت ولا تزال تخضع لحصار مالي يصل إلى حد الغرق".^(٥٢)

٤٨ - وتجنباً للمزيد من الانتقاص من حقوق الإنسان في البلد، يشجع الخبر المستقل جميع الدول الدائنة والمؤسسات المالية على إعادة النظر في "شروطها" على قروض اليونان في الماضي وفي المستقبل. بدلاً من طلب الخصخصة وإلغاء الضوابط وتقليص الخدمات الاجتماعية، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن ينظر في تطبيق مجموعة مختلفة من الشروط: لا قروض لأيّ بلد ما دام ينفق على المشتريات العسكرية. وعملاً بتوصيات الخبر المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ (A/HRC/27/51)، ينبغي وقف جميع النفقات العسكرية طيلة فترة الأزمة وإلى حين تسديد القروض، باستثناء المعاشات التقاعدية والموظفين. وهذا يعني أنَّ منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يجب ألاَّ تطلب من اليونان، البلد المفلس، الاقتطاع من موارده الشحيحة للنفقات العسكرية.^(٥٣) وهذه التوصية

(٥٠) Robert Stevens, "EU and IMF demand more austerity measures from Greece", 13 February 2017

وهو متاح على الرابط التالي: www.globalresearch.ca/eu-and-imf-demand-more-austerity-measures-from-greece/5574554?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles

(٥١) Jan Strupczewski, "Euro zone, IMF agree on a common stance on Greece: official", Reuters (٥١)

10 February 2017). وهو متاح على الرابط التالي: [www.reuters.com/article/us-eurozone-greece-stance-](http://www.reuters.com/article/us-eurozone-greece-stance/idUSKBN15P11L)

[idUSKBN15P11L](http://www.reuters.com/article/us-eurozone-greece-stance/idUSKBN15P11L)

(٥٢) وهو متاح على الرابط التالي: www.yanisvaroufakis.eu/2017/02/20/greeces-fiscal-waterboarding-continues-on-al-jazeera/

(٥٣) Jon Stone, "NATO countries are not spending enough on defence, the alliance's chief says", Independent, (٥٣)

28 October 2016. وهو متاح على الرابط التالي: [www.independent.co.uk/news/uk/politics/nato-jens-](http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/nato-jens-stoltenberg-military-spending-gdp-target-countries-not-enough-a7384236.html)

BBC News, "NATO و [stoltenberg-military-spending-gdp-target-countries-not-enough-a7384236.html](http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/nato-jens-stoltenberg-military-spending-gdp-target-countries-not-enough-a7384236.html)

defence spending target met, government insists", 14 February 2017. وهو متاح على الرابط التالي:

www.bbc.com/news/uk-politics-38969697

هي بمثابة الضمانة، بالنظر إلى نشرة صندوق النقد الدولي حول اليونان في عام ٢٠١٠، التي "توخت تخفيضاً كبيراً في الإنفاق العسكري خلال الفترة قيد الدراسة".^(٥٤)

باء - الأرجنتين

٤٩ - في عام ١٩٧٧، أدان الصحافي الأرجنتيني روبرتو والش، في رسالة مفتوحة إلى المجلس العسكري الأرجنتيني،^(٥٥) جرائم النظام المنهجية، وحالات الاختفاء، والتعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. "وهذه الأحداث، التي تثير ضمير العالم المتحضر، ليست أكبر ما يعاني منه الشعب الأرجنتيني... ففي السياسة الاقتصادية لهذه الحكومة، يعثر المرء، ليس على تفسير لهذه الجرائم فحسب، بل على صور فظائع تعاقب الملايين من البشر وترجّهم في بؤس متعمد."^(٥٦) ويضع والش المسؤولية مباشرة على تدابير "التقشف" التي يملكها صندوق النقد الدولي. وفي اليوم التالي، لقي والش مصرعه على أيدي أفراد الشرطة.

٥٠ - سوء إدارة ديون الأرجنتين ليس بجديد. وحتى إذا كان اللوم مشتركاً، فهو لا يعطي صندوق النقد الدولي صك براءة. ففي عام ٢٠٠٤، أثبتت الخيارات الخاطئة.^(٥٧) وقد وصف وزير المالية في الأرجنتين آنذاك، روبرتو لافانيا، جهود الإشراف للصندوق "بتقييمات أيديولوجية"، شوشت قدرة الصندوق على إجراء تقييمات موضوعية لإصلاح السياسات.^(٥٨)

٥١ - وقد اعترف مكتب التقييم المستقل بأنّ "مراقبة صندوق النقد الدولي لم تسلط الضوء على المخاطر المتفاقمة الناجمة عن اختيار السلطات للسياسات، وأنّ صندوق النقد الدولي قد أخطأ في دعم السياسات غير الصائبة لفترة طويلة".^(٥٩) واتفق لافانيا مع معدي التقرير على ضرورة العمل

(٥٤) "IMF survey: Europe and IMF agree €110 billion financing plan with Greece", 2 May 2010. وهو متاح على الرابط التالي:

www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar050210a

(٥٥) Rodolfo Walsh, "Carta abierta de Rodolfo Walsh a la junta militar" (24 March 1977), *Veredas do*

Direito, vol. 4, No. 8 (2007). وهو متاح على الرابط التالي:

www.domhelder.edu.br/veredas_direito/pdf/26_160.pdf

(٥٦) Benjamin Dangl, "After empowering the 1 per cent and impoverishing millions, IMF admits

neoliberalism a failure", 31 May 2016. وهو متاح على الرابط التالي:

<https://towardfreedom.com/archives/globalism/after-empowering-the-1-and-impoverishing-millions-imf-admits-neoliberalism-a-failure/>

(٥٧) Edmund Conway, "IMF admits mistakes in Argentina crisis", *The Telegraph*, 30 July 2004

وهو متاح على الرابط التالي: www.telegraph.co.uk/finance/2891368/IMF-admits-mistakes-in-Argentina-crisis.html

Paul Blustein, "IMF says its policies crippled Argentina: internal audit finds warnings were ignored", 30 July 2004. وهو متاح على الرابط التالي:

www.globalpolicy.org/component/content/article/209/43078.html

(٥٨) "IMF's 'role put into question': Argentina crisis evaluation", Bretton Woods Project,

21 September 2004. وهو متاح على الرابط التالي: www.brettonwoodsproject.org/2004/09/art-65659/

(٥٩) Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, "IMF's Independent Evaluation Office

announces release of report on the role of the IMF in Argentina", press release No. 04/02, 29 July 2004

بنهج المشاركة في صنع القرار: "فممارسات بعض المساهمين في تجاوز المجلس تضع الشفافية موضع تساؤل".^(٦٠) وإذا تُرك التشخيص الصحيح جانباً، يبدو من المستهجن غياب عبارة "حقوق الإنسان" عن تقرير مكتب التقييم المستقل الذي يحصر اهتمامه بالمسائل الاقتصادية والمالية.

جيم - تونس

٥٢- لقد حذّر المراقبون من قساوة الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي على تونس ومن تأثيرها السلبي على التقدم الذي حققته تونس في أعقاب ثورة الياسمين. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، حذّر الاتحاد الدولي لنقابات العمال من أنّ "صندوق النقد الدولي يدفع تونس إلى حافة كارثة اقتصادية وسياسية برفضه الإفراج عن الأموال بينما تونس بأمرٍ الحاجة إلى الدعم الدولي".^(٦١) وقد صرّحت الحكومة التونسية بأنّ صندوق النقد الدولي عمد إلى تعليق الدفعات العائدة لقرض الأربع سنوات البالغ ٢,٨ مليار دولار "بهدف الضغط على الحكومة باتجاه تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام، وبيع الأصول الحكومية وخفض المعاشات التقاعدية".^(٦٢) ومن جملة الشروط، طالب صندوق النقد الدولي بأن تباع تونس حصصها في ثلاثة مصارف هي ملك للدولة، وتلغي ١٠.٠٠٠ وظيفة من وظائف القطاع العام.^(٦٣)

٥٣- واعرّض الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال على هذه الشروط معتبراً أنّ "هذه الإملاءات الأيديولوجية من صندوق النقد الدولي ستقحم الآلاف في دوامة الفقر، وتقوّض التقدم الذي سبق أن تحقّق والذي يحرص التونسيون على إدامته. وسيؤدي تفاقم الأزمة الاقتصادية إلى تجدد الأصولية وزيادة خطر الهجمات الإرهابية في تونس وفي البلدان المجاورة".

٥٤- وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أنجز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الأول للبرنامج الاقتصادي في تونس، مما سيمكّن السلطات التونسية من انتزاع أموال إضافية من صندوق النقد الدولي، بقيمة ٣١٤,٤ مليون دولار.^(٦٤) ورغم أنّ تونس حاولت الحصول على إعفاء من بعض الشروط، وافقت الحكومة التونسية على السير في الخوصصة، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة،

وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/External/NP/ieo/2004/pr/eng/pr0402.htm؛ و Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, *The IMF and Argentina* (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2004). وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/External/NP/ieo/2004/arg/eng/index.htm.

(٦٠) "IMF's 'role put into question': Argentina crisis evaluation", Bretton Woods Project, 21 September 2004

وهو متاح على الرابط التالي: www.brettonwoodsproject.org/2004/09/art-65659/

(٦١) International Trade Union Confederation, "IMF stranglehold pushing Tunisia to the brink", 1 March 2017

. وهو متاح على الرابط التالي: www.ituc-csi.org/imf-stranglehold-pushing-tunisia

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) Tarek Amara, "Tunisia to accelerate reforms as IMF freezes loan: minister", Reuters, 26 February 2017

وهو متاح على الرابط التالي: www.reuters.com/article/us-tunisia-economy-idUSKBN16508T

(٦٤) صندوق النقد الدولي، "IMF executive board completes first review under the extended fund facility (EFF) arrangement with Tunisia", press release No. 17/217, 12 June 2017

الرابط التالي: www.imf.org/en/News/Articles/2017/06/12/pr17217-imf-executive-board-completes-first-review-under-eff-arrangement-with-tunisia

وتقليص حجم القطاع العام.^(٦٥) وقد استنكر المشاركون في اجتماع مجموعة العشرين في هامبورغ في تموز/يوليه ٢٠١٧ تدابير التقشف الإضافية التي فرضها صندوق النقد الدولي بالقوة على تونس. وسبق أن أشار مشروع بريتون وودز في عام ٢٠١٥ إلى أن "الأمر كلما تغيرت، بقيت على حالها... ورغم ما قطعته صندوق النقد الدولي من وعود، ظلت سياساته منذ عام ٢٠١١ على شبه غريب بالسياسات التي درج عليها الصندوق قبل عام ٢٠١١."^(٦٦)

رابعاً - دور صندوق النقد الدولي في النظام الدولي

ألف - الطوارئ الصحية

٥٥ - بالإضافة إلى إضعاف الهياكل الأساسية للقطاع العام، يتبين أن شروط صندوق النقد الدولي السارية قد تمسّ بالحق في الصحة. وأشار الباحثون إلى أن انشغال الحكومات بما هو مطلوب منها لإظهار النمو الاقتصادي السريع، والتقشف المالي، قد يثنيها عن الاستثمارات اللازمة في الأجل الطويل لتحسين الرعاية الصحية. وهذا يعرّض قطاعات الصحة في البلدان للنقص في الموارد وللانهيار، ويضع البلدان في حالة طوارئ في الصحة العامة.

٥٦ - وفي دراسة حول تأثير شروط صندوق النقد الدولي على النفقات الحكومية على الصحة شملت ١٦ بلداً في غرب أفريقيا، ربط باحثون في علم الاجتماع والصحة العامة شروط صندوق النقد الدولي بخفض الإنفاق الحكومي على الصحة، ومن ثم بالانتكاسات في جهود تعميم التغطية الصحية على الجميع. وحسب الأكاديميين:

ترتبط السياسات التي يملئها البنك الدولي بخفض الإنفاق الحكومي على الصحة العامة في المنطقة عبر ثلاثة مسارات: أهداف الاقتصاد الكلي التي تقلص الحيز المالي للاستثمار في الصحة، وفرض حدود على فاتورة الأجور، ووضع حد للتشغيل في الخدمة المدنية يقضي بتقييد توظيف العاملين في القطاع الصحي واستبقائهم؛ وتدابير اللامركزية التي تزيد من تحديات تنفيذ الميزانية في قطاع الصحة.^(٦٧)

(٦٥) صندوق النقد الدولي، "Tunisia: first review under the extended fund facility, request for waivers of non-observance of performance criteria and rephrasing of access", country report No. 17/203, July 2017. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/cr17203.ashx

(٦٦) "Infographic: IMF policy in the MENA region", Bretton Woods Project, 18 December 2015

وهو متاح على الرابط التالي: <http://www.brettonwoodsproject.org/2015/12/infographic-imf-policy-in-the-mena-region/>

(٦٧) Thomas Stubbs and others, "The impact of IMF conditionality on government health expenditure: a cross-national analysis of 16 West African nations", *Social Science and Medicine*, vol. 174 (February 2017) وهو متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0277953616306876

٥٧- وخلصوا إلى أنَّ صندوق النقد الدولي ينبغي أن يسهل تعميم التغطية الصحية عن طريق إتاحة حيز السياسات للبلدان المقترضة لتمكين من الاستثمار في الصحة وتحديد سياساتها الصحية بعيداً عن تأثير الشروط والقيود دون مبرر. ولذلك، "باستطاعة صندوق النقد الدولي أن يتعلم من المؤسسة الشقيقة، البنك الدولي، الذي دعم مؤخراً تعميم التغطية الصحية"^(٦٨).

٥٨- وأشار المعلقون إلى وجود رابط بين شروط صندوق النقد الدولي، وخفض الإنفاق على القطاع الصحي، وتفشي وباء إيبولا في منطقة غرب أفريقيا.^(٦٩) ويفسر ذلك البروفسور ألكسندر كنتيكليس في المجلة الطبية حول الصحة العامة *Lancet Global Health*:

فرضت برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي خفض الإنفاق الحكومي، وإعطاء الأولوية لخدمة الديون، ودعم الاحتياطات من العملات الأجنبية. وكثيراً ما كانت هذه السياسات صارمة، إذ استهلكت أموالاً كان يمكن توجيهها في التصدي لتحديات صحية ملحة. ومع أنَّ صندوق النقد الدولي قد استجاب لما أثارته برامجه من هواجس، من خلال تضمينها نفقات للحد من الفقر، بهدف زيادة الإنفاق على الصحة، فلما جرى العمل بهذه الشروط. وفي عام ٢٠١٣، قبل تفشي الوباء، كانت البلدان الثلاثة الأشد تضرراً، قد نفذت وصفات صندوق النقد الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أنها أخفقت في تلبية أهداف الإنفاق الاجتماعي.^(٧٠)

٥٩- وكسبت البروفسور آديا بنتون والبروفسور كيم يي ديون في صحيفة *واشنطن بوست* ما يلي:

اضطلع صندوق النقد الدولي والمنظمات المماثلة له بدور هام في تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لانتشار وباء الإيبولا بجدة منقطعة النظير... ونحن نرى أنَّ تجاهل آثار سياسات المعونة الخارجية والمالية على السياسة المحلية والظروف الاجتماعية هو تجاهل لفصل هام من الرواية.^(٧١)

٦٠- وبلغت الباحثون إلى أثر شروط صندوق النقد الدولي على جهود مكافحة الإيدز في البلدان النامية.^(٧٢)

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢٥ و٢٢٦؛ و "the و Sanjeev Gupta, "Can a causal link be drawn? A commentary on the impact of IMF conditionality on government health expenditure: a cross-national analysis of 16 West African nations", *Social Science and Medicine*, vol. 181 (May 2017) وهو متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0277953617301685، الصفحات ١٩٩-٢٠١.

(٦٩) Adia Benton and Kim Yi Dionne, "5 things you should read before saying the IMF is blameless in the 2014 Ebola outbreak", *Washington Post*, 5 January 2015 وهو متاح على الرابط التالي: www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/01/05/5-things-you-should-read-before-saying-the-imf-is-blameless-in-the-2014-ebola-outbreak/

(٧٠) Alexander Kentikelenis and others, "The International Monetary Fund and the Ebola outbreak", *The Lancet Global Health*, vol. 3, No. 2 (February 2015) وهو متاح على الرابط التالي: [www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X\(14\)70377-8/fulltext](http://www.thelancet.com/journals/langlo/article/PIIS2214-109X(14)70377-8/fulltext)

(٧١) Adia Benton and Kim Yi Dionne, "5 things you should read before saying the IMF is blameless in the 2014 Ebola outbreak", *Washington Post*, 5 January 2015

(٧٢) Adia Benton, *HIV Exceptionalism: Development through Disease in Sierra Leone* (University of Minnesota Press, 2015); and Rick Rowden, *The Deadly Ideas of Neoliberalism: How the IMF has Undermined Public Health and the Fight Against AIDS*. عمل رودن ما يناهز عقداً من الزمن في منظمات غير

٦١- وفي دراسة أخرى عن أثر برامج صندوق النقد الدولي على صحة الأطفال، خلص الباحثون إلى أنّ سياسات التقشف التي يقول بها صندوق النقد الدولي تحد من قدرة الأهل على العناية بصحة أطفالهم في البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل. وشملت الدراسة حوالي ٢,٨ مليار شخص من سكان ٧٦ بلداً من البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥، وبحثت العوامل الخمسة التي تؤثر على صحة الأطفال، ومنها المياه، وسوء التغذية، والمأوى والصرف الصحي، والحصول على الرعاية الصحية.^(٧٣)

٦٢- وباعتبار أنّ الحرمان من الرعاية الصحية الكافية يمكن أن يؤدي إلى الكثير من المعاناة والموت، لا مفر من المساءلة. ومن المسلمّ به أنّ المنظمات الدولية تتمتع بالحصانة من الإجراءات القانونية المحلية،^(٧٤) ولكن هذه الحصانة تتعرض لظن في الولايات المتحدة الأمريكية، من جماعات ناشطة ضمن المجتمع المدني، مثل المنظمة الدولية لحقوق الأرض.^(٧٥)

حكومية ناشطة في التنمية، وتناول بحثاً منشورة، وتقارير رسمية، وإعلانات مؤتمرات، وبيانات برلمانية، لتوثيق إخفاق الإصلاحات الليبرالية الجديدة في تحسين القطاع الصحي. ويوضح رودن في الجزء الثالث من كتابه أن السياسات المالية والنقدية التي يملئها صندوق النقد الدولي وما ينجم عنها من قيود على الميزانية وفاتورة الأجور تسدّ السبل التي يمكن عبرها دعم نُظم الصحة العامة والقوى العاملة في قطاع الصحة.

Adel Daoud and others, "Impact of International Monetary Fund programs on child health", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 114, No. 25 (20 June 2017) وهو متاح على الرابط التالي: www.pnas.org/content/early/2017/05/09/1617353114؛ abstract؛ انظر أيضاً Alexander Kentikelenis, "Structural adjustment and health: a conceptual framework and evidence on pathways", *Social Science and Medicine*, vol. 187 (August 2017) وهو متاح على الرابط التالي: www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0277953617301107

Kristen Boon, "Privileges and Immunities of International Organizations", June 2013 وهو متاح على الرابط التالي: <http://opiniojuris.org/2013/06/11/privileges-and-immunities-of-international-organizations/>

Nils Blokker and Nico Schrijver eds., *Immunity of International Organizations*, (Brill, 2015). https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=III-2&chapter=3&lang=en؛ Assembly resolution 179 (II)؛ انظر أيضاً Stephen Herz, International Organization in U.S. Courts: Reconsidering the Anachronism of Absolute Immunity", *31 Suffolk Transnatl. Law Review* 471 (2007–2008). وينص قانون حصانات المنظمات الدولية على أن المنظمات الدولية وممتلكاتها وأصولها أينما وجدت وأياً كان حائزها، تتمتع بنفس الحصانة من أي شكل من أشكال الإجراءات القانونية والعمليات القضائية مثل الحكومات الأجنبية. وخلاصة القول إن البنك الدولي قد أعطي صفة تعادل دولة ذات سيادة، ومُنح الحصانة الدبلوماسية. غير أن هذا القانون يُطبق بصورة انتقائية. فالدعاوى المرفوعة ضد كوبا ليس مسموحاً بها فحسب، بل يفوز بها المدعون.

Claire Provost, "Farmers sue World Bank lending arm over alleged violence in Honduras", *The Guardian*, 8 March 2017 وهو متاح على الرابط التالي: www.theguardian.com/global-development/2017/mar/08/farmers-sue-world-bank-lending-arm-ifc-over-alleged-violence-in-honduras؛ Valentina Stackl, "Honduran Farmers Sue World Bank Group for Human Rights Violations", EarthRights International, 8 March 2017 وهو متاح على الرابط التالي: www.earthrights.org/media/honduran-farmers-sue-world-bank-group-human-rights-violations. والحصانة المطلقة لرؤساء الدول قد خفضت بالفعل منذ إلقاء القبض على الجنرال بينوشيه وتوجيه لوائح الاتهام من المحكمة الجنائية الدولية إلى الرئيس البشير، انظر www.ejiltalk.org/the-bashir-case-has-the-south-african-supreme-court-abolished-immunity-for-all-heads-

باء - الفساد والتهرب الضريبي وشفافية المالية العامة

٦٣- من حيث المبدأ، ينبغي أن تكفل قروض صندوق النقد الدولي تحثب مخاطر الفساد والغش الضريبي وتوفر ما يلزم من الرصد والمتابعة. ومع أن صندوق النقد الدولي يقر في منشوراته بأهمية شفافية المالية العامة ومكافحة الفساد، لا تُطبّق هذه المعايير تطبيقاً موحداً في الواقع.

٦٤- وحسب ما تفيد به هيومن رايتس ووتش رداً على استبيان الخبير المستقل:

تعترف المؤسسات المالية الدولية عموماً بأهمية تحثب الفساد وتحقيق شفافية المالية العامة والمساءلة. غير أن هذه المعايير تثار في الممارسة على نحو انتقائي... فدليل صندوق النقد الدولي بشأن الشفافية المالية، الذي يقدم التوجيه في تنفيذ مدونة شفافية المالية العامة، يقر بأن هذه المعايير ينبغي أن تُطبّق على الإيرادات والنفقات العسكرية، ولكن هذه المؤسسة لم تستخدم نفوذها لدعم التقدم في هذا المجال في الواقع.^(٧٦)

٦٥- وقد اختار صندوق النقد الدولي، مثلاً، ألا يثير مع الحكومة المصرية، موضوع النقص في الشفافية والمساءلة في الميزانية العسكرية، عند الاتفاق على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار. ودليل صندوق النقد الدولي بشأن الشفافية المالية، الذي يقدم التوجيه في تنفيذ مدونة شفافية المالية العامة، يقر بأن هذه المعايير ينبغي أن تطبق على الإيرادات والنفقات العسكرية، ولكن هذه المؤسسة لم تستخدم نفوذها لدعم التقدم في هذا المجال في الواقع. وتقتصر مؤسسات التمويل الدولية الأخرى كذلك في هذه المهمة.^(٧٧)

٦٦- ومن ناحية أخرى، أقدم صندوق النقد الدولي في الماضي على اتخاذ إجراءات لوقف صرف قروض متفق عليها، عند الكشف عن حالات الفساد. وفي عام ٢٠١٢، عند اكتشاف نقص في التمويل بقيمة ٣٢ مليار دولار في أنغولا، حثت هيومن رايتس ووتش المدير العام لصندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي على مواصلة أنشطة الدعوة التي بدأت بالفعل من أجل الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة.^(٧٨) وحثت منظمة هيومن رايتس ووتش كذلك صندوق النقد الدولي على

Asad Kiyani, "Al-Bashir and the ICC: The Problem of Head of State Immunity", *Chinese of-states/* *Journal of International Law*, vol. 12, No. 3 (September 2013). وهو متاح على الرابط التالي: <https://academic.oup.com/chinesejil/article/12/3/467/323940/Al-Bashir-amp-the-ICC-The-Problem-of-Head-of-State>.

International Monetary Fund Fiscal Affairs Department, *Manual on Fiscal Transparency* (٧٦) (Washington, D.C., 2007).

(٧٧) منظمة رصد حقوق الإنسان، "Human Rights Watch submission re international financial institutions and human rights", 25 April 2017. وهو متاح على الرابط التالي: [www.hrw.org/news/2017/04/25/human-rights-](http://www.hrw.org/news/2017/04/25/human-rights-watch-submission-re-international-financial-institutions-and-human)

(٧٨) منظمة رصد حقوق الإنسان، "IMF: withhold funds to Angola: require detailed explanation of \$32 billion accounting gap", 27 March 2012. وهو متاح على الرابط التالي: [www.hrw.org/news/2012/03/27/imf-](http://www.hrw.org/news/2012/03/27/imf-withhold-funds-angola)

عدم توفير أموال إضافية لأنغولا ريثما يتمكن الصندوق والجمهور من التحقق من أنّ الأموال قد أنفقت على المصلحة العامة ومن وجود أسباب ملزمة لتجاوز الرقابة المالية.

٦٧- وطرح مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة علامات استفهام بشأن كيانات مملوكة للدولة في موزامبيق تلقت قروضاً للمشترى العسكرية لم تُكشف للرأي العام.^(٧٩) وفي حين علق صندوق النقد الدولي التمويل عند اكتشاف هذا "الإفراض السري"، دعا الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بالديون الخارجية الصندوق إلى دعم لجنة تحقيق أنشئت للتحقيق في سوء السلوك وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للانتقام بسبب مطالبتهم بالشفافية. وعلاوة على ذلك، حذر الفريق والخبير من أضرار الشروط والتخفيضات الجائرة على الإنفاق العام في الوفاء بالالتزامات حيال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^(٨٠)

٦٨- وبالإضافة إلى الدعوة إلى زيادة الشفافية بين الحكومات المقترضة، سلطت منظمة أوكسفام وجهات أخرى الضوء على أنّ صندوق النقد الدولي يمكن أن يؤدي دوراً في مكافحة التهرب الضريبي، ولا سيما في ظل تزايد أوجه عدم المساواة ضمن الدول وفي ما بينها. وفي ختام اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٧، أصدرت بياناً ورد فيه:

لا نرى في هذه المؤسسات القيادة التي نحتاج إليها. وهذا الزمن هو زمن صعب، إذ تتخذ بعض البلدان خطوات تعرض للخطر تقدماً استهلك تحقيقه جهوداً مضيئة. وإذا أراد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مكافحة عدم المساواة وجعل التجارة تسير لصالح الجميع، فلا بد من التعاون والقضاء على المنافسة الضريبية.^(٨١)

٦٩- ورداً على استبيان الخبير المستقل، لمح صندوق النقد الدولي إلى أنّ نفوذه في هذا المجال يقتصر على المساعدة التقنية. وبالاستناد إلى ورقة السياسة العامة للموظفين في صندوق النقد الدولي، الصادرة في عام ٢٠١٤، حول الآثار غير المباشرة لفرض الضرائب الدولية على الشركات،^(٨٢) خلص إلى أنّ الحد من أضرار تجنب الضرائب والتهرب منها على البلدان النامية يتطلب بناء القدرات، ومعالجة الثغرات في القانون المحلي، واتخاذ ترتيبات دولية. وفي هذا السياق، يؤدي صندوق النقد الدولي دوراً في تعزيز شفافية المالية العامة.

٧٠- وعقب التقرير الذي قدمه الخبير المستقل إلى الجمعية العامة حول هذا الموضوع (A/71/286)، يرى أنّ صندوق النقد الدولي يمكن أن يكون أكثر استباقية في جعل الشفافية الضريبية شرطاً، وذلك

(٧٩) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=3320>

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) Oxfam International, "No breakthrough on the big issues at spring meetings", 23 April 2017. وهو متاح

على الرابط التالي: www.oxfam.org/en/pressroom/reactions/no-breakthrough-big-issues-spring-meetings

(٨٢) صندوق النقد الدولي، "Spillovers in international corporate taxation"، policy paper, 9 May 2014. وهو متاح

على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/050914.pdf

برفض منح القروض للحكومات التي تأوي الملاذات الضريبية. ولضمان قدرة الحكومات على سداد ديونها، من الضروري أن تعتمد البلدان المقترضة من صندوق النقد الدولي تشريعات ضريبية ملائمة وتنفذها، بما في ذلك التشريعات التي تفرض الضريبة على المعاملات المالية.

جيم - إعادة هيكلة الديون السيادية

٧١- في عام ٢٠٠١، اقترحت آن كروغر، التي كانت نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، نهجاً جديداً لإعادة هيكلة الديون السيادية. فبينما يستطيع الأفراد والشركات، بموجب القانون المحلي، اللجوء إلى قوانين الإفلاس للحماية من الدائنين، لا تملك دول ذات سيادة سبيلاً إلى هذا النوع من الحماية. وتتوسع كروغر:

نفتقر إلى الحوافز لمساعدة البلدان المثقلة بأعباء الديون بسرعة وبطرق منتظمة على تحمّلها. والآلية الوحيدة في الوقت الحاضر تتطلب من المجتمع الدولي إنقاذ الدائنين من القطاع الخاص ... وهدفنا هو إيجاد حافز لتشجيع المدينين والدائنين إلى العمل معاً، بطرائق تتسم بالفعالية وحسن التوقيت، على إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها. وهذا الحافز يتخذ شكل إطار يؤمن للبلد المدين الحماية القانونية من الدائنين الذين يعترضون على عملية إعادة الهيكلة اللازمة، مقابل التزام المدين بالتفاوض مع الدائنين بحسن نية وبوضع سياسات تتيح درء نشوء مشكلة مماثلة في المستقبل. ومجرد المعرفة بوجود إطار من هذا القبيل يكفي لتشجيع المدينين والدائنين على التوصل إلى اتفاق من تلقاء أنفسهم. والنموذج الذي نقترحه شبيهه بمحكمة الإفلاس المحلية.^(٨٣)

٧٢- لكنّ اقتراحها لم يلقَ تأييد صندوق النقد الدولي الملزم بخلفية أيديولوجية، وما لبثت الفكرة أن أُخذت في وول ستريت.^(٨٤) ومع ذلك، لا تزال اليوم قابلة للبحث.

٧٣- والعمل المستمر لصندوق النقد الدولي على إعادة هيكلة الديون السيادية يستحق التوسع والتنفيذ.^(٨٥) وورد في تقريره الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن آخر التطورات:

(٨٣) Anne Krueger, First Deputy Managing Director, International Monetary Fund, "A new approach to sovereign debt restructuring", address given at the National Economists' Club Annual Members' Dinner, American Enterprise Institute, Washington, D.C., 26 November 2001. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp112601 و "Sovereign debt restructuring and dispute resolution", كلمة ألقيت في الاجتماع السنوي للجنة برينتون وودز في واشنطن العاصمة، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهي متاحة على الرابط التالي: www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp060602.

(٨٤) Elaine Moore, "Anne Krueger: the economist in a hurry", *Financial Times*, 7 August 2015. وهو متاح على الرابط التالي: www.ft.com/content/e3fb48a2-3bae-11e5-8613-07d16aad2152?mhq5j=e3.

(٨٥) Juan Pablo Bohoslavsky, "Towards a multilateral legal framework for debt restructuring: six human rights benchmarks States should consider", 26 January 2015. وهو متاح على الرابط التالي: http://unctad.org/meetings/en/Presentation/gds_sd_2015-02-03-05_Bohoslavsky_en.pdf Bohoslavsky and Jernej Letnar Cernic, eds., *Making Sovereign Financing and Human Rights Work* (Hart

إنَّ مشاركة الدائنين في عمليات إعادة الهيكلة الأخيرة كانت كافية إلا أنَّ النهج التعاقدى الحالي القائم على السوق لإعادة هيكلة الديون لم يعد بالقوة المطلوبة للتغلب على مشاكل العمل الجماعي، ولا سيما في الحالات التي تنذر بالتقصير. وردًا على ذلك، يمكن النظر في جعل الإطار التعاقدى أكثر فعالية، بوسائل منها اعتماد شروط أكثر صرامة في تجميع السندات السيادية الدولية مع مراعاة اعتبارات الإنصاف بين الدائنين التي قد يثيرها هُجُّ من هذا القبيل.^(٨٦)

٧٤- ويشجع الخبير المستقل صندوق النقد الدولي على تعميم العمل بالمبادئ الأساسية لإعادة هيكلة الديون السيادية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٣١٩/٦٩ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.^(٨٧) والواقع أنَّ قيادات في الأوساط الأكاديمية، والحياة العامة والمجتمع المدني، منها البابا فرانسيس والخبيران الاقتصاديان جوزيف ستيجليتز وتوماس بيكيتي، قد أثارت ضرورة اعتماد مسار عالمي لمعالجة حالات الإفلاس.^(٨٨) وتوفر المبادئ الأساسية خارطة طريق لإطار إعادة هيكلة الديون في المستقبل. ويستحق المبدآن ١ و ٨ اهتماماً خاصاً.

٧٥- وبالاستناد إلى الفقرة ٢ من منطوق القرار، التي تدعو فيها الجمعية العامة جميع المنظمات الدولية المختصة إلى دعم المبادئ الأساسية وتعزيزها، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن ينضم إلى مؤسسات التمويل الدولية الأخرى لمضافة الجهود وتيسير برامج تخفيف عبء الديون، وإلغاء الصناديق الانتهازية الجائرة، وإزالة حالات الامتناع عن المشهد المالي الدولي.

٧٦- كما ذكر الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية على حقوق الإنسان أمام اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٥:

تلزم المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الدول بفرض الضوابط الملائمة على المؤسسات التجارية العاملة في نطاق ولايتها، من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان. وهذا يعني أيضاً الحاجة إلى فرض ضوابط ملائمة على الكيانات التجارية الخاصة في القطاع المالي، كالصناديق الانتهازية، التي قد تتسبب بسلوكها أو بالأنشطة التي تقوم بها بآثار سلبية على حقوق الإنسان،

Business and Human Rights Resource Centre, “Argentina: United Nations experts say” و Publishing, 2016) the government’s debt agreement with private lenders is to the detriment of peoples’ human rights”, 11 March 2016. وهو متاح على الرابط التالي: <https://business-humanrights.org/en/argentina-un-experts-say-the-govts-debt-agreement-with-private-lenders-is-to-the-detriment-of-peoples%E2%80%99-human-rights>

(٨٦) صندوق النقد الدولي، “Sovereign debt restructuring — recent developments and implications for the fund’s legal and policy framework”, 26 April 2013. وهو متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/042613.pdf

(٨٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، “United Nations General Assembly adopts basic principles on sovereign debt restructuring processes”, 11 September 2015. وهو متاح على الرابط التالي: <http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1074>

(٨٨) Disciples Center for Public Witness, “Pope Francis calls for global bankruptcy process”, 17 August 2015. وهو متاح على الرابط التالي: <http://disciplescenter.blogspot.ch/2015/08/pope-francis-calls-for-global.html>

بصرف النظر عن مكان حدوث هذه الآثار. وإذا أدت الدعاوى التي ترفعها الصناديق الانتهازية في أحد البلدان إلى إعاقة بلد آخر عن سداد سندات الدين المعادة هيكلتها، أو تسببت بأزمة دين في بلد آخر، ستكون لها آثار حتمية خارج حدود الدولة، فيتعين النظر فيها، إذ تطل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^(٨٩)

٧٧- وردًا على الاستبيان الذي أرسله الخبير المستقل، أفاد صندوق النقد الدولي:

بعدم وجود توافق في المجتمع الدولي على آلية دولية لإعادة هيكلة الديون باتجاه حصيلية من هذا القبيل، وهذا ما اعترف به أيضاً الأونكتاد. وفي هذه البيئة، ركزت إصلاحات صندوق النقد الدولي على تعزيز النظام القائم تدريجياً، وذلك من خلال: تحسين تحليل القدرة على تحمل الدين تمهيداً لتحسين القدرة على التنبؤ بحالات المديونية الحرجة، مع الحرص على عدم اعتراض عمليات الاقتراض اللازمة؛ والحد من مخاطر الدائنين التجاريين الممتنعين من خلال تحسين بنود عقود السندات؛ والحد من خطر الدائنين الممتنعين رسمياً عن طريق إصلاح سياسة الإقراض في حالات تأخر السداد؛ وتوفير الإطار المناسب لتشجيع التعامل في مرحلة مبكرة بين المدين والدائن، وإعادة هيكلة الديون بالفعالية المطلوبة وفي الوقت المناسب عند الاقتضاء.

دال - التفاعل مع الأونكتاد

٧٨- يقدم الأونكتاد في تقاريره عن الاستثمار العالمي، والتجارة والتنمية أدلة وافرة على أن التنمية تقتضي احترام حيز للحكومات في السياسات، ولا سيما في البلدان النامية. وردًا على استبيان الخبير المستقل، أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه يتفاعل بانتظام مع الأونكتاد بشأن قضايا الديون. ونحن نناقش تحديات التعامل بين المدين والدائن، ونتعاون في صياغة الفصل المعني بالدين في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتمويل لأغراض التنمية. ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن تطورات الديون والتطورات في البنيان الدولي. وكلانا يساعد في تدريب مسؤولين من البلدان في التعامل مع قضايا الديون. وعلى الرغم من هذا التعاون، يرى الخبير المستقل أن التنسيق بين صندوق النقد الدولي والأونكتاد غير كافٍ، وهو يشجع على تكثيف التعاون.

(٨٩) Juan Pablo Bohoslavsky, Independent Expert on the effects of foreign debt on human rights, "Vulture funds and human rights", remarks at the fourteenth session of the Human Rights Council Advisory Committee, 25 February 2015. وهو متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/IEDebt/VultureFundsAndHumanRights2014.pdf

خامساً - حدود جديدة لصندوق النقد الدولي؟

ألف - هل من شعور بالذنب لدى صندوق النقد الدولي؟

٧٩- في حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدرت إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي ورقة حول المغالاة في ترويج الليبرالية الجديدة بعنوان "Neoliberalism oversold"،^(٩٠) تساءلت فيها عن فعالية الأيديولوجية التي يسترشد بها حالياً صندوق النقد الدولي. وتورد هذه الورقة في مستهلها استنتاجاً مفاده "أنَّ بعض سياسات الليبرالية الجديدة قد عمّقت اللامساواة بدلاً من أن تحقق النمو، فهددت النمو المستدام." وخلصت هذه الورقة إلى ما يلي:

لم تفر خطة الليبرالية الجديدة في بعض نواحيها بما كان متوقعاً منها. ويقتصر تقييمنا لهذه الخطة على الآثار الناجمة عن سياستين: رفع الضوابط عن حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية (أو ما يُعرف بتحرير حساب رأس المال)؛ وتصحيح أوضاع المالية العامة، الذي يُسمى أحياناً "بالتقشف" ويُختصر بسياسات خفض العجز المالي ومستويات الدين. ويؤدي تقييم هذه السياسات المحددة (بدلاً من تحليل خطة الليبرالية الجديدة بأشملها) إلى ثلاثة استنتاجات لا تبعث على الارتياح:

- (أ) يكاد يتعذر إثبات فوائد زيادة النمو عند تناول الأوضاع في مجموعة واسعة من البلدان؛
- (ب) التكاليف ظاهرة في تفاقم عدم المساواة. وليست هذه التكاليف سوى صورة عن خلل التوازن بين النمو وتأثير الإنصاف ببعض نواحي خطة الليبرالية الجديدة؛
- (ج) تفاقم اللامساواة يلحق الضرر بمستوى النمو واستدامته. وحتى لو كان النمو هو الغرض الوحيد أو الرئيسي لخطة الليبرالية الجديدة، لا بد لمؤيدي هذه الخطة من التنبه لآثارها على التوزيع.^(٩١)

٨٠- ويرى الخبير المستقل أنَّ التحليل الوارد في الورقة لا يتعمق بما يكفي في مختلف النواحي إلا أنه يستحق الثناء. ووفقاً لما ورد في الورقة، لم تحقق الليبرالية الجديدة الاقتصادية النتائج المرجوة من حيث

(٩٠) Jonathan Ostry, Prakash Loungani and Davide Furceri, "Neoliberalism: oversold?", *Finance and*

Development, vol. 53, No. 2 (June 2016). وهو متاح على الرابط التالي:

Rick Rowden, "The IMF confronts its N-word", و www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2016/06/ostry.htm؛

Foreign Policy, 6 July 2016. وهو متاح على الرابط التالي: [http://foreignpolicy.com/2016/07/06/the-imf-](http://foreignpolicy.com/2016/07/06/the-imf-confronts-its-n-word-neoliberalism/)

[confronts-its-n-word-neoliberalism/](http://foreignpolicy.com/2016/07/06/the-imf-confronts-its-n-word-neoliberalism/)

(٩١) المرجع نفسه.

الإنصاف والاستدامة، بما أن "نسبة ١ في المائة من سكان العالم الأكثر ثراءً يملكون مقدار ما يملكه بقية سكان العالم أجمع"، حسب ما نشرته منظمة أوكسفام في تقريرها في عام ٢٠١٧.^(٩٢)

٨١- وفي شريط مصوّر أنتجه صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة،^(٩٣) وفي ورقة لموظفيه^(٩٤) وفي دراسة واحدة صدرت مؤخراً عن الحماية الاجتماعية،^(٩٥) يتبين مدى الوعي بأضرار اللامساواة. وخلافاً لاعتقاد سابق، يشير الباحثون إلى أن "زيادة نصيب دخل الفقراء وأفراد الطبقة الوسطى تحقّق النمو، في حين أن زيادة نصيب الدخل لدى الخمس الأعلى من السكان تؤدي إلى خفض النمو، أي عندما يزداد الأغنياء ثراءً، لا تنتقل فوائد الثراء إلى سواهم."^(٩٦)

٨٢- وهذه "النداءات المتأخرة" جديدة بالإصغاء. وقد لاحظ الخبير المستقل، في اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٧، أن العديد من الموظفين في المؤسسة ما زالوا متشبّعين، للأسف، بفكرة أن أيّ نمو، بما في ذلك النمو الذي تقتصر فوائده على الأغنياء، سيعود بالنفع على الجميع، إذ يتخيّلون أن آثاره تنتقل من طبقة إلى أخرى، ما يذكّر بفلسفة الأخلاقيات الموضوعية لآين راند.^(٩٧)

باء- إجمالي السعادة الوطنية

٨٣- فضلاً عن إعادة النظر في نموذج الأيديولوجيا الذي وجه عمل صندوق النقد الدولي حتى الآن، لا بد للصندوق من إعادة النظر في ما يعده رفاهاً للبلدان. ومنذ عام ٢٠١٢، تصدر شبكة حلول التنمية المستدامة، وهي مبادرة مبتكرة أطلقتها منظمة الأمم المتحدة برعاية الأمين العام، تقرير السعادة العالمي.^(٩٨) ويظهر التقرير أن السعادة البشرية لا تتوافق مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتوسع التجاري والاستهلاك المادي. فالرفاه هو حصيلة الأمن الغذائي، والعمل، والمأوى، والرضا عن الخدمات

(٩٢) Benjamin Dangl, "After empowering the 1 per cent and impoverishing millions, IMF admits neoliberalism a failure", 31 May 2016 <https://towardfreedom.com/archives/globalism/after-empowering-the-1-and-impoverishing-millions-imf-admits-neoliberalism-a-failure/>

(٩٣) متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=5406736503001

(٩٤) Era Dabla-Norris and others, "Causes and consequences of income inequality: a global perspective", staff discussion note 15/13, 15 June 2015 www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2016/12/31/Causes-and-Consequences-of-Income-Inequality-A-Global-Perspective-42986

(٩٥) Independent Evaluation Office, "The IMF and Social Protection" (IMF, 2017) www.ieso-imf.org/ieso/pages/CompletedEvaluation279.aspx

(٩٦) المرجع نفسه.

(٩٧) Ayn Rand, *Capitalism: the Unknown Ideal* (New American Library, 1966); and Introduction to Objectivist Epistemology (New American Library, 1979)

(٩٨) United Nations Sustainable Development Solutions Network, "World Happiness Report 2016 update ranks happiest countries", 16 March 2016 <http://unsdsn.org/news/2016/03/16/world-happiness-report-2016-update-ranks-happiest-countries/>

و <http://unsdsn.org/news/2017/03/21/media-roundup-on-2017-world-happiness-report/>

الاجتماعية، والبيئة السليمة، والعدالة، والإنصاف، والسلام والانسجام مع القيم والتقاليد والثقافة، والتعاطف، والتضامن. وتستخدم الشبكة، عند بناء دليل السعادة العالمي، بيانات مستمدة من البنك الدولي حول أربعة معايير:^(٩٩) فعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، وغياب الفساد، وكلها مؤشرات إلى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها إزاء حقوق الإنسان.

٨٤- وتنسجم تقارير السعادة العالمية مع قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، في دعوة الدول إلى قياس سعادة شعوبها واستخدام نتائج هذا القياس في تحديد السياسات العامة. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، جرى تطوير هذا المفهوم أثناء الاجتماع الرفيع المستوى الأول حول السعادة.^(١٠٠) وفي هذا الاجتماع الذي ترأسه جيغمي ثينلي، رئيس وزراء مملكة بوتان، أول بلد في العالم يعتمد إجمالي السعادة الوطنية المؤشر الرئيسي للتنمية، اعتُبرت السعادة نموذجاً اقتصادياً جديداً.^(١٠١) وبعد فترة وجيزة، أعلنت الجمعية العامة في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بموجب قرارها ٦٦/٢٨١، تخصيص ٢٠ آذار/مارس من كل عام يوماً دولياً للسعادة.^(١٠٢) ويمكن أن يعزز صندوق النقد الدولي هذا الهدف من خلال فرض شروط ذات توجه اجتماعي، وأن ينتقل من النمط الأبرراطي القائم على عدم إلحاق الضرر إلى النهج الاستباقي في تحقيق التنمية، في سبيل إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- خلافاً للبنك الدولي، الذي يدرك على نحو متزايد المخاطر والآثار المترتبة على أنشطته، والذي يتعهد بالتحقيق واتخاذ الإجراءات، لا يزال صندوق النقد الدولي أكثر تمسكاً بالنموذج الاقتصادي الليبرالية الجديدة، الذي بات لا يصلح للزمن الحاضر. وفي حين يقر البنك الدولي بهذه المشاكل، وقد أنشأ آليات لمعالجتها، مثل فريق التفتيش ومستشار الامتثال/أمين المظالم، لم يبلغ صندوق النقد الدولي هذه المرحلة، ولم يستطع تصحيح ظروف، كظروف اليونان، غير قابلة للاستمرار.

٨٦- ويبدو أن صندوق النقد الدولي، الذي مهمته الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، يُعطي الأولوية في الممارسة لحماية مصالح الدائنين على حساب المدينين. وفي عام ١٩٨٣، كتبت كارين ليساكرز، التي كانت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في

(٩٩) John Helliwell, Richard Layard and Jeffrey Sachs, eds., *World Happiness Report 2017* (New York, Sustainable Development Solutions Network, 2017), ص-٣٤. "لقد ارتكزت جودة العمليات الديمقراطية في البلدان على متوسط المقياسين المتبقيين في البنك الدولي: الحق في إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف. وأظهرت النتائج بالنسبة لجميع البلدان أن لجودة الخدمات المقدمة دوراً في تحقيق الرفاه يفوق في أهميته غياب الديمقراطية أو وجودها."

(١٠٠) United Nations News Centre, "Ban: new economic paradigm needed, including social and environmental

progress", 2 April 2012. وهو متاح على الرابط التالي: www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41685

(١٠١) المرجع نفسه؛ انظر أيضاً:

www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/noteonhappinessfinalclean.pdf

(١٠٢) انظر www.happinessday.org/resolutions/

معظم فترة التسعينات، أن صندوق النقد الدولي يشجع عقود الإقراض المصرفي في أمريكا اللاتينية، ويفرض شروط تقشف مشددة على المدينين، تلبيةً لهدف ضيق، هو تحرير العملات الأجنبية لتسييد خدمة الديون.^(١٠٣)

٨٧- وانطلاقاً من تغيير القوى في النظام الدولي،^(١٠٤) آن الأوان لكي يراجع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظامهما الأساسي، وأن يكتشفا دعوتهما الجديدة في تحفيز التنمية واحترام حقوق الإنسان باعتماد ممارسات ذكية "ذكية" في الإقراض، تعود بالنفع ليس فقط على المصارف والمضاربين، بل أيضاً على مليارات البشر. والتحدي المطروح أمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو في معالجة الهواجس التي عبر عنها المجتمع المدني في اجتماع المؤسستين الذي عُقد في عام ٢٠١٧، بما في ذلك الشروط وما يتصل بها من قضايا أساسية. وقد تكون الخطوة الأولى على المسار الصحيح في تنفيذ التوصيات ذات الصلة، الصادرة عن العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ولم يعد بالإمكان تجاهل البعد المتعلق بحقوق الإنسان في الإقراض.^(١٠٥)

٨٨- والقانون الدولي سيتطور دائماً لخير البشرية. ولا تعلق أي مؤسسة مالية دولية أو أي اتفاق تجاري على القانون الدولي. فعليها أن تحترم جميعها النظام العام الدولي لمعاهدات حقوق الإنسان.^(١٠٦) وتوخياً لمزيد من الوضوح في تطبيق معايير حقوق الإنسان في المؤسسات المالية الدولية، ينبغي أن تطلب هذه المؤسسات رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية. فالمادة الثامنة من الاتفاق بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي تحوّل الصندوق صراحةً طلب رأي استشاري بشأن أي مسائل قانونية تدخل في نطاق أعماله.

٨٩- وكان لنشاط المجتمع المدني مساهمة هامة في توجيه اهتمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مسؤولياتهما في مجال حقوق الإنسان. وفي المؤتمرات الدولية المتعددة التي عُقدت بشأن أهداف التنمية المستدامة والتمويل لأغراض التنمية باعث على التفاوض. ولعل الذهنية تتغير في

Karin Lissakers, "Dateline Wall Street: Faustian finance", *Foreign Policy*, No. 51 (Summer 1983), (١٠٣) pp. 160-175

Pepe Escobar, "The G20 From Hell", 11 July 2017 (١٠٤) وهو متاح على الرابط التالي:

Kevin Zeese and Margaret Flowers, "Power Dynamics Changing In World Order", 11 July 2017

وهو متاح على الرابط التالي: www.counterpunch.org/2017/07/11/power-dynamics-changing-in-world-order/

انظر (١٠٥) www.globalpolicy.org/social-and-economic-policy/the-three-sisters-and-other-institutions/%20internal-critics-of-the-world-bank-and-the-imf/42796-joseph-stiglitz.html

(١٠٦) انظر www.imf.org/external/np/sec/memdir/memdate.htm. صادق أكثر من ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعددها ١٨٩ دولة، على ما لا يقل عن أربع معاهدات دولية لحقوق الإنسان. وتحظى حماية حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة من الحماية في دساتير معظم الدول وتشريعاتها. وقد صادقت جميع الدول الأعضاء، ما عدا واحدة، على اتفاقية حقوق الطفل؛ وصادقت ١٨٩ دولة عضواً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وصادقت ١٧٨ دولة عضواً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ وصادقت ١٦٩ دولة عضواً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وصادقت ١٦٥ دولة عضواً على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوقت الحاضر، لتلاقي تطلعات عالم يفوق عدد سكانه ٧ مليارات نسمة، يطالبون بالأمن الغذائي، والحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والرعاية الصحية والتعليم. ولا بد من أن ينعكس هذا التحول أيضاً في تعديل النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي.^(١٠٧) وتشدد دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠١٧، على أن تنفيذ خطة طموحة للتنمية المستدامة يتطلب تزويد البلدان بـمخترٍ أوسع لوضع السياسات، بحيث تتمكن من تحديد السياسات التي تصلح لواقعها، وإتاحة ما يكفي من المرونة للتعافي من حالات الإجهاد الاقتصادي، على النحو المنشود من الغاية ١٧-١٥ في إطار الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.^(١٠٨)

٩٠- واستكمالاً لنشاط المجتمع المدني، أظهرت القمة السنوية لمجموعة العشرين التي عُقدت في هامبورغ في تموز/يوليه ٢٠١٧ وعياً متزايداً بأنّ اللامساواة لم تعد قابلة للاستمرار من الناحية السياسية. ونتيجة للتهرب الضريبي للشركات وفاحشي الثراء، تنكبد البلدان الفقيرة ما يقارب ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وبات القادة في مجال الأعمال يدركون تدريجياً أن مستقبل الاقتصاد العالمي وشركاتهم يعتمد على حل أزمة الفقر على النحو المعترف به في أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التصدي لهذا التحدي تضافر جهود البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومجتمع الأعمال.^(١٠٩)

٩١- وانطلاقاً من المصلحة المشروعة لصندوق النقد الدولي في تسديد القروض، لا بد من تهيئة بيئة قانونية وإدارية تمكن الدول من زيادة إيراداتها الضريبية، ومنع الهدر والفساد، وفرض عقوبات مدنية وجزائية على المخالفات، في حال وقوعها. ومن الضروري تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما الإيرادات الضريبية، لتحقيق التنمية المستدامة. كما لا بد من إتاحة أكبر قدر ممكن من الموارد لإعمال الحقوق (انظر A/71/304، الفقرة ٣٠). ولكن مؤسسات التمويل الدولية والدول قد عجزت حتى الآن عن إقرار الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتحقيق ذلك. ومجموعة الـ٧٧، التي تمثل الدول النامية، وبالتالي غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قد طلبت مراراً وتكراراً تشكيل هيئة ضريبية حكومية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة،^(١١٠) وهو اقتراح كرره الخبير المستقل في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ (A/71/286).

(١٠٧) صندوق النقد الدولي، *Articles of Agreement* (Washington, D.C., 2016). وهو متاح على الرابط التالي:
www.imf.org/external/pubs/ft/aa/

(١٠٨) *World Economic and Social Survey 2017* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.C.1) وهو متاح على الرابط التالي:

www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/WESS_2017-FullReport.pdf

(١٠٩) "The G20 and the Inequality Crisis", 7 July 2017 وهو متاح على الرابط التالي: www.project-syndicate.org/print/g20-solutions-to-ending-inequality-by-helle-thorning-schmidt-2017-07

(١١٠) انظر www.un.org/esa/ffd/ffdforum/wp-content/uploads/sites/3/2017/04/2ndInformal_Statement-by-G77.pdf

٩٢- وكما في كل مسعى بشري، لا بد من تحديد الأولويات واتخاذ الخيارات. ويرى الخبير المستقل أنّ صندوق النقد الدولي ينبغي أن يغيّر أولوياته ويتخلى عن الشروط القديمة المتعلقة بفرض الخصوصية، ورفع الضوابط عن الأسواق، والتشرف في الخدمات الاجتماعية، والتي أحدثت في الماضي انتهاكات لحقوق الإنسان.

٩٣- ومن الآن فصاعداً، ينبغي أن يُخضع صندوق النقد الدولي القروض لمجموعة جديدة من الشروط، بما في ذلك:

(أ) تجميد النفقات العسكرية (باستثناء الرواتب والمعاشات التقاعدية) طوال مدة القرض؛

(ب) اعتماد تشريعات وطنية تكفل تسديد الشركات الوطنية وعبر الوطنية لديونها، وتحظر نقل الأرباح، وتحريم الملاذات الضريبية؛

(ج) اعتماد تشريعات تكسر القاعدة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بهدف معالجة الهواجس المرتبطة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح؛^(١١١)

(د) اعتماد تشريعات تفرض غرامات على الأشخاص والشركات التي تنهرب من الضرائب، وترغم المواطنين الذين يخفون الأموال في الخارج على إعادة ثروتهم إلى وطنهم في غضون فترة زمنية محددة، تحت طائلة العقوبات الجزائية؛

(هـ) اعتماد تشريعات لمنع الفساد والرشوة، وآليات فعالة للرصد؛

(و) سن قوانين الضريبة على المعاملات المالية؛

(ز) الحصول على ضمانات من المقترضين بعدم استخدام أيّ جزء من أيّ قرض لتلبية مطالبات الصناديق الانتهازية أو الدائنين الممتنعين.

٩٤- كما ينبغي لصندوق النقد الدولي اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) المشاركة في المبادرات الجارية بشأن التعاون الضريبي الدولي وتعزيزها، مثل التبادل التلقائي للمعلومات، وتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ومنهاج التعاون في مجال الضرائب، على النحو الوارد في جدول أعمال السياسات العالمية الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛

(ب) مساعدة الولايات في تنمية قدراتها في مجال التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، وفي صلبها، كفاية الموارد ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي؛

(١١١) Ernesto Crivelli, Ruud De Mooij and Michael Keen, "Base erosion, profit shifting and developing countries", working paper No. 15/118 (International Monetary Fund, 2015)

- (د) زيادة التنسيق والتعاون مع الترتيبات المالية الإقليمية؛
- (هـ) دعم الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية الموفّرة للطاقة وفي مشاريع التخفيف من آثار تغيّر المناخ؛
- (و) الإسهام في الاستثمارات العامة في مجالات التعليم، واقتصاد الرعاية، والمياه والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات العامة الجيدة؛
- (ز) دعم نُظم المعاشات التقاعدية المستدامة على النحو الوارد في جدول أعمال السياسات العالمية الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٧؛
- (ح) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول، بما في ذلك، في صياغة التشريعات الضريبية والقواعد العامة لمكافحة التهرب الضريبي؛
- (ط) ضمان حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على الانتصاف الفعال والتعويض، والمساعدة في كسب الرزق و/أو إعادة التوطين.
- ٩٥- وستستفيد من تنفيذ هذه التوصيات الأسرة البشرية كلها، والحق، حسب شعار مركز أوروبا - العالم الثالث: ما من عالم متقدم وآخر متأخر بل عالم واحد متعثر النمو. ولن يكتسب النظام الدولي مزيداً من الديمقراطية والإنصاف إلاّ إذا تضافرت جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة.